التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة المعترض عليها

اعتراضات الزمخشري أنموذجًا

د. مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى

مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية (المنصورة)

moustafaissa.19@azhar.edu.eg

عنوان البحث	**التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة المعترض عليها اعتراضات الزمخشري أنموذجًا**
اسم الباحث	**مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى**
الإيميل	moustafaissa.19@azhar.edu.eg
الكلمات المفتاحية	التوجيه البلاغي – القراءات المتواترة – تفسير الكشاف – الزمخشري – الاعتراضات
التوصيف الوظيفي	**مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر كلية اللغة العربية (المنصورة)**

ملخص البحث

القراءاتُ القرآنيّة من رحمةِ الله بالأمَّة؛ تخفيفًا عليها، ويسرًا بها؛ شرفًا لها، وخصوصيةً لفضلها، وإجابةً لقصد نبيِّها ﷺ... وعجيبٌ أن يكونَ اعتراضٌ على هذه القراءاتِ! وأن يقعَ من كبار الأيمَّة في اللُّغة والتّفسير!

كان الزمخشريّ من بين من اعترضوا على قراءاتٍ متواترة، وهو اللُّغويُّ البلاغيُّ! الذي حوى كشافُه لآلئَ الأفكار، وأبكارَ المعاني؛ فأردت أن أقف مع هذه القراءات بالتحليل والتوجيه البلاغي.

انتهجتُ فيها المنهجَ الوصفيَّ التحليليّ.. وجاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، المبحث الأول: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة)، وفيه أربعة مطالب: الأول: التوجيهُ البلاغيُّ للقراءات القرآنيةِ المتواترةِ في الكلمة؛ حيثُ تغايرُ صيغتِها، الثاني: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغاير حرف المضارعة، الثالث: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغاير الحرف حذفا وإثباتا، الرابع: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ حركتِها، المبحث الآخر: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة على الموقع الإعرابي للكلمة).

ثم تأتي الخاتمةُ، وثَبَتُ المصادر والمراجع، وفِهرسُ الموضوعات.

د. **مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى**

مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية (المنصورة)

Study summary

Rhetorical Guidance of Contested Frequent Quranic Readings

Al-Zamakhshari's objections as a model

Prof. Mostafa Nagah Abdel Aziz Issa
Teacher of Rhetoric and Criticism at Al-Azhar University
Faculty of Arabic Language (Mansoura)
moustafaissa.19@azhar.edu.eg

Quranic Readings are of the mercy of Allah in the Muslim nation, and make it easier for them, they are honor for it, and a special merit, and an answer to the intention of its Prophet (PBUH). I was surprised that there is an objection to these readings, and that it is from the great imams in language and interpretation!

One of those who objected to frequent readings was Al-Zamakhshari, the rhetorical linguist, whose Al Kashaf contained pearls of ideas and the earliest meanings. I wanted to address these readings with analysis and rhetorical guidance.

I adopted the descriptive and analytical approach .. The study came in an introduction, and a preliminary, two topics…the first topic: (rhetorical guidance for frequent Quranic readings in the word), and it has four sections: the first: rhetorical guidance for frequent Quranic readings in the word, where it changes its form, the second: (rhetorical guidance for the frequent Quranic in the word, where the letter of the mudar'a is changed), the third: (rhetorical guidance for the frequent Quranic in the word, where the letter is changed, either deleted or remained, and the fourth:) rhetorical guidance for the frequent Quranic in the word, where its movement varies). The other topic: rhetorical guidance for the frequent Quranic on the word position.

Then conclusion comes, the sources and references confirmed, and the topic index

key words

Rhetorical Guidance - Frequent Readings - Al Kashaf Interpretation amakhshary - Objections

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله، والصّلاةُ والسلام على سيِّدنا رسولِ الله، وعلى آله وصحبه، ومَن والاه... وبعد:

فإنَّ القراءاتِ القرآنيّةَ من رحمةِ الله بالأمَّة؛ تخفيفًا عليها، ويسرًا بها؛ شرفًا لها، وخصوصيةً لفضلها، وإجابةً لقصد نبيِّها ﷺ؛ حيثُ أتاه جبريلُ عليه السلام، فقال له: إنَّ اللهَ يأمرُك أن تَقرأَ أمّتكَ القرآنَ على حرفٍ، فقال: أسألُ اللهَ معافاتَه ومعونَته، وإنّ أمتي لا تُطيق ذلك، ولم يزلْ يُرَدِّدُ المسألةَ...؛ حتى جاءَه، فقالَ: إنّ اللهَ يأمرُك أنْ تقرأَ أمَّتك القرآنَ على سبعة أحرف، فأيُّما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا.(١)

ثم عجيبٌ أن يكونَ اعتراضٌ على هذه القراءاتِ! وأن يقعَ من كبار الأيمَّة في اللُّغة والتّفسير...!! كان أوّلَ من لفت انتباهي إلى ذلك الأستاذُ الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة – نضّر اللهُ وجهَه– وذلك في سِفره الفذّ: (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)؛ حيث تحدَّثَ في مقدمته عن تلحين القُرَّاء، ونصيبِ كلٍّ من القُرّاء السبعة في تلحين قراءته، والطوائفِ التي لحنت القراءات!(٢)

ألفيتُ الزمخشريَّ من بين من لحّنوا قراءاتٍ متواترةً، وهو اللُّغويُّ البلاغيُّ! الذي حوى كشافُه لآلئَ الأفكار، وأبكارَ المعاني... فما تفسيرُ هذا الصَّنيعِ

(١) صحيح مسلم؛ لمسلم بن الحجاج أبي الحسن النيسابوري، كتاب: (فضائل القرآن، وما يتعلق به)، باب: (بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وبيان معناها)؛ رقْم:(٨٢١)، ص٣٣٠، ط: دار السلام، الرياض، ط: الثانية،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، وانظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع ٢٢/١، ط: المطبعة التجارية الكبرى.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول٢١/١، وما بعدها، ط: دار الحديث، القاهرة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

منه؟ وما الذي ألجأه إلى ذلك؟! وهل له أصالةً، أم هو مسبوقٌ إليه..؟[١] ثم كيف نستهدي إلى ظلٍّ من ظلال الإعجاز الوارفة على هذه القراءة؟ وإلى أي مدًى تآزرَتْ مع غيرِها من قراءاتٍ؛ وفاءً بحاجة السِّياق، ومتطلبات المقام؟

أبصرتُ دراساتٍ قامتْ على توجيه القراءات في تفسير الزمخشريّ؛ مثل: (القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري دراسة نقدية)[٢]، و(القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري دراسة صوتية صرفية نحوية)[٣]، و(موقف الزمخشري من القراءات السبعية في الكشاف: دراسة في السبع المثاني والسور الطوال).[٤]

ودراساتٍ قامتْ على توجيه القراءاتِ المتواترة المُعترَض عليها؛ مثل: (مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة جمعا ودراسة)[٥]، (الاعتراضات على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد).[٦]

وهذه الدراساتُ – على تنوّعها– صرفَت عنايتَها – فيما أحسب – لرصْد الظاهرة، وتوثيقِها من مظانِّها، ثم اكتفتْ أن تقومَ بدور المدافعِ عن القراءة، ثم إنّها – في دفاعها– اتّخذتْ أحدَ مسارين:

---

(١) في المغني: "**هل زيدٌ قائم أم عمرو، إذا أُريد بأم المتصلة**"، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام؛ تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ٣٤٩/٢، ط: محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.

(٢) رسالة دكتوراه؛ للباحث: محمد محمود الدومي، جامعة اليرموك – الأردن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التفسير وعلوم القرآن.

(٣) رسالة دكتوراه؛ للباحث: نضال محمود الفراية، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها.

(٤) بحث د. عبدالله حسن أحمد، د. أحمد إبراهيم خضر، في مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد:(٦٦).

(٥) رسالة دكتوراه؛ للباحثة: غدير بنت محمد الشريف، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم القراءات،١٤٣٤-١٤٣٥هـ.

(٦) رسالة دكتوراه؛ للباحثة: ابتهاج راضي أحمد عبدالرحمن، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم أصول الدين، تخصص التفسير وعلوم القرآن٢٠١٢م.

الأول: الاكتفاء بالجانب النظريّ، والدَّعاوَى المُرسلة لصحَّة القراءة، وثبوتِ سندها، وثقةِ القراء وعدالتهم؛ فالقراءةُ سنّةٌ متبعة لا تلحن، ولا تضعف.

الآخر: الدراسة التطبيقية لهذه القراءات، وهي دراسةٌ تصطبغ بصبغة اللُّغويين والنَّحويين، وتعتمدُ أقاويلَهم في صحَّة القراءة وصوابها، والاكتفاء بذلك؛ دون لجوء واعتصامٍ بسياق الآية نفسِها، والاحتكام إليه، والبحثِ عن آفاق القراءة، وإعجازها من خلال سياقها!

كنتُ على غير مقنَعٍ من هذا الصنيعِ؛ إذ أبصرتُه غيرَ كافٍ تجاهَ قراءةٍ متواترة؛ جُعلت محِلَّ اعتراضٍ واتِّهام! فما أعتقدُه – وأنا منه على صَريمةٍ حذَّاء – أنّ ثمّةَ دورًا ومهمة لرجالات البيان تعلو هذا الصنيعَ، وتربو عليه وترتقيه؛ إذ تهتدي إلى وجه إعجاز القراءة وبلاغتها، ومدى تعانقها وتعاضُدِها مع غيرها من قراءات من خلال تبصُّر السياق، والتَّهَدِّي به في الكشف عن وجه الإيجاز والإعجاز، والبرهنة التطبيقية البيانيّة على أنَّ تعددَ القراءات بمنزلة تعدُّد الآيات![1]

لهذه الأسباب... كانت الدراسةُ، وكانت بداءتُها من حيث انتهى كلامُ اللُّغويين والنّحويين؛ فاصطبغتْ – قدرَ ما تستطيعُ – بثوب البُلغاء؛ لا تَبغي به بدلا، ولا تروم عنه حولا! وجاءت بعُنوان:

التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة المعترض عليها اعتراضات الزمخشري أنموذجاً

آثرتُ لفظةَ (الاعتراض)، دون غيرِها؛ كالإنكار، أو الطعن...؛ إذ إنَّ دلالتَها المحوريَّةَ تتَساوقُ مع صنيع الزمخشريّ، وتتَّسعُ لما استعمله من ألفاظٍ تِجاه هذه القراءات؛ من تضعيفٍ أو ترجيح...؛ فهي تعني مطلق الحيلولة دون

(١) يقول الإمام السيوطي: "**المبالغة في إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوُّعُ القراءاتِ بمنزلة الآيات.**" الإتقان في علوم القرآن تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٧٩/١، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

بلوغ الشيء؛ يقال: سلكتُ طريقَ كذا، فعرضَ لي في الطريق عارضٌ... والعارضُ ما سدَّ الأفق.(١)

انتهجتُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليّ... وكانت طريقةُ المعالجة أن أبدأَ بتوثيق تواتُر ما اعترضَ عليه الزمخشريُّ من قراءةٍ، أُتبِع ذلك بنصِّ اعتراضه، وهل هو مسبوقٌ فيه؛ متابعٌ غيرَه، أم أنَّ رأسَ الاعتراض ومنشأَه عنده؟ والوقوف – قدرَ المستطاع– على سبب تضعيفه أو ترجيحه، ثم يكون المقصدُ الأسنى من الدراسة؛ إبراز إعجاز هذه القراءات، واستبصار فقه عطائها البيانيّ.

وبتتبُّع مواضع اعتراضاته ألفيتُها على نوعين(٢)؛ نوعٍ يكون في الكلمة، وآخرَ يكونُ على الموقعِ الإعرابيّ للكلمة؛ فجاءت الدراسةُ في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة)(٣)
وفيه أربعةُ مطالبَ:

الأول: التوجيهُ البلاغيُّ للقراءات القرآنيةِ المتواترةِ في الكلمة؛ حيثُ تغايرُ صيغتِها.

الثاني: التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ حرف المضارعة.

الثالث: التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيةِ المتواترة في الكلمة؛ حيث

---

(١) ينظر: لسان العرب؛ مادة: (ع ر ض) ٧/ ١٧٤، وما بعدها، ط: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

(٢) ثمة قراءات متواترة اعترض عليها الزمخشري تمثل ظواهر متعلقة بلهجات العرب ولغاتها؛ من إمالة، وتسهيل وإدغام، وترقيق بعض الحروف أو تفخيمها، وتسهيل الهمزة وتحقيقها... لم يتعرض لها البحث؛ لأنَّ توجيهَها ليس من صميم الدرسِ البلاغيّ.

(٣) من البدهيّ أنّ (أل) في العَنْوَنة: (القراءات القرآنية المتواترة) هي للعهد الذكري؛ أي: التي أصابها اعتراضُ الزمخشريّ.

تغايرُ الحرف حذفًا وإثباتا.

الرابع: التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيةِ المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ حركتِها.

المبحث الآخر: (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة على الموقع الإعرابي للكلمة).

ثم تأتي **الخاتمةُ**، وفيها أبرزُ النَّتائجِ التي توصّلَت إليها الدراسةُ، ثم ثَبَتُ المصادر والمراجع، وفِهرسُ الموضوعات.

وأختِمُ بما ذكره أبوحيان في مقدمة بحرِه عن تفسير الكشّاف بأنّه الغايةُ التي لا تُدرَك، والمسلكُ الوعْر الذي لا يكادُ يُسلَك، فهو من التّفاسير بمنزلة الإنسان من العين! ويتيمةِ الدر من اللآلي! وليلةِ القدر من الليالي...! "فمُغتَفَرٌ إساءتُهُ لإحسانِه، ومصفوحٌ عن سَقَطِه في بَعضٍ؛ لإصابتِه في أَكْثرِ تِبْيَانِه"![1]

أعوذُ بالله من الخِذلان، وإياهُ أسألُ التوفيقَ لما قصدته، والإعانةَ على ما توخّيتُه؛ إنَّه خيرُ موفِّق ومعين، وهو حسبُنا ونعم الوكيل.

وكتبه:

د. مصطفى نجاح عبدالعزيز عيسى

مدرس البلاغة والنقد في جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية (المنصورة)

(١) البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل ١/٢٠، وانظر الصفحة قبلها، ط: دار الفكر– بيروت، ط:١٤٢٠هـ.

تمهيد

(تعريفٌ بالزمخشري والقراءات)

- الزمخشري:[1]

محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، ولد (٤٦٧هـ) بزمخشر، وهي قريةٌ من أعمال خوارَزم، كنيتُه (أبو القاسم)، ولقبُه (جارالله)؛ لأنّه جاورَ بمكّةَ زمانًا، إمامٌ في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ وكان إمامَ عصره من غير ما دفع، تُشدُّ إليه الرِّحال في فنونه.

وكان معتزليَّ الاعتقاد، متظاهرًا به، حتى نُقل عنه أنّه كان إذا قَصد صاحبًا له واستأذنَ عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب!

أخذ عن أبي مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني، وأبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وسمع من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، ومن أبي سعد الشقّاني ... وغيرهم.

له من التصانيف: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو... وغير ذلك.

تُوفّي – رحمه الله – يوم عرفة (٥٣٨هـ).

---

(١) ينظر في ترجمته: معجم الأدباء لياقوت الحموي، تح: إحسان عباس٦/٢٦٨٧، وما بعدها، ط: دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط: الأولى١٤١٤هـ ١٩٩٣م. وفيات الأعيان لابن خلكان، تح: إحسان عباس٥/١٦٨، وما بعدها، ط: دار صادر– بيروت. سير أعلام النبلاء للذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ٢٠/١٥١، وما بعدها، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- **القراءات**:

- **مفهوم القراءات:**

القراءات جمع (قراءة)، من (قرأ)، والأصلُ في هذه اللَّفظةِ الجَمْعُ، وكلُّ شيءٍ جمعتَه فقد قرأتَه. وسُمّي القرآن؛ لأنه جَمَع القِصَص، والأمر والنهي، والوعْد والوعيدَ، والآياتِ، والسورَ بعضها إلى بعض.(١)

وعرَّفَها ابنُ الجزري بقوله: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة.(٢)

- **أصول قبول القراءة:**(٣)

وضع العلماءُ أصولا ثلاثةً لقبول القراءة:

الأول: أن تكونَ مطابقةً لخط المصحف العثماني.

الثاني: أن تكون صحيحةَ السند؛ حملها رواةٌ موثقون حتى زمن القارئ.

الثالث: أن تكون موافقةً للعربية، ولو بوجه.

فمن كانت قراءتُه تطابق هذه الأصولَ والقواعد قُبلت، ومتى اختلّ أيُّ أصل منها أو قاعدة رُفضت، ولم يقبلْها القراء والعلماء.

- **القراءات المتواترة:**

وقد انطبقت هذه الشروطُ على القراءات العشر؛ ومن ثم كانت هي المتواترة، دون غيرها؛ يقول ابن الجزري: " والذي جمَعَ في زماننا هذه الأركان الثلاثةَ هو قراءةُ الأئمة العشرة التي أجمع الناسُ على تلقيها بالقبول... أخذها الخلفُ عن السلف إلى أن وصلتْ إلى زماننا، فقراءةُ أحدهم كقراءة الباقين في

(١) لسان العرب؛ مادة: (ق ر أ) ١/١٢٩.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، ص٩، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف (المقدمة)، ص١٧، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية ١٤٠٠هـ.

كونها مقطوعًا بها، وقولُ مَن قال: إن القراءاتِ المتواترةَ لا حدّ لها، إن أراد في زماننا فغيرُ صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله."[١]

- **أصحاب القراءات المتواترة:**[٢]

القراءات السبع:

- عبدالله بن عامر؛ إمام أهل الشام (٨٠ - ١١٨هـ).
- عبدالله بن كثير؛ إمام أهل مكة (٤٥ - ١٢٠هـ).
- عاصم بن أبي النجود؛ إمام أهل الكوفة (١٢٧هـ).
- أبو عمرو بن العلاء؛ إمام أهل البصرة (٦٨ - ١٥٤هـ).
- حمزة بن حبيب؛ إمام أهل الكوفة (٨٠ - ١٥٦هـ).
- نافع بن عبدالرحمن؛ إمام أهل المدينة (١٦٩هـ).
- علي بن حمزة الكسائي؛ إمام أهل الكوفة (١٢٠ - ١٨٩هـ).

القراءات الثلاث بعد السبع:

- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (١٣٠هـ).
- يعقوب بن إسحاق البصري (٢٠٥هـ).
- خلف بن هشام الكوفي (٢٨٦هـ).

- **الاعتراض على القراءات المتواترة، أو الترجيح بينها:**

يقول الدكتور/ عضيمة: "هذه الحملةُ الآثمة استفتح بابها، وحمل لواءها نحاةُ البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرُهم من اللُّغويين، والمفسرين، ومصنفي

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين بتصرف وحذف، ص١٨.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٣، وما بعدها، الغاية في القراءات العشر لابن مهران الأصبهاني؛ دراسة وتحقيق: محمد غياث الجنباز ص٣٥، وما بعدها، ط: دار الشواف - الرياض، ط: الثانية١٤١١هـ ١٩٩٠م.

القراءات"[١]، ويقف وراء صنيعهم عدَّةُ أسبابٍ؛ منها: احتكامُهم إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين، أو أن يخفى توجيهُ القراءة على بعضهم؛ فيسارع إلى تلحينها، وأحيانًا ينظر أحدُهم إلى الشائع من اللغات، ويغفُل عن غيره، وفي بعض الأحيان يزعم بعضُهم أنه أحصى أوزانَ العربية، فوجدَها تخلو من بعض الأوزان، فيُلَحِّن ما جاء عليها من قراءات![٢]

وهذا الصنيعُ مردود؛ فـ" القراءةُ لا تَتْبعُ العربيّةَ، بل العربيةُ تتبعُ القراءةَ؛ لأنها مسموعةٌ من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا ﷺ، ومن أصحابه، ومن بعدهم."[٣]

كذلك لا تُرجَّحُ قراءةٌ متواترة على مثلِها في التّواتر، فـ" الترجيحُ الذي يذكره المفسرون والنحويون ... لا ينبغي؛ لأنّ هذه القراءاتِ كلَّها صحيحةٌ، ومرويّةٌ ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ، ولكلٍّ منها وَجْهٌ ظاهرٌ حسَن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءة."[٤]

يقول أبو جعفر النحاس: "والسّلامةُ من هذا عند أهل الدِّين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال إحداهما أجودُ من الأخرى؛ لأنّهما جميعا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك."[٥]

❁❁❁❁❁

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول١/٢١.
(٢) ينظر: السابق نفسه، والصفحة نفسها، وما بعدها.
(٣) غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن الصفاقسي تح: أحمد محمود عبد السميع، ص١٠٤، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
(٤) البحر المحيط٢/٥٨٨.
(٥) إعراب القرآن؛ تح: زهيري غازي زاهد ٥/٦٢، ط: عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

المبحث الأول

(التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة)

(المطلب الأول)

(التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ صيغتها)

خمسةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزمخشريُّ على قراءاتٍ متواترةٍ، تعاقبتْ على صيغة الكلمة، رجَّح فيها قراءةً متواترة على مثيلتها في التواتر؛ بل وصل به الأمرُ -عفا الله عنه- أن رجَّح وقوَّى ما شذَّ من قراءاتٍ على ما تواتَرَ منها!

يكادُ ينحصرُ ذلك في:

- القراءاتِ التي دارتْ فيها الكلمةُ بين صيغةِ **(المفاعلة، وغير المفاعلة)** جاء من ذلك موضعان.

- القراءاتِ التي دارتْ فيها الكلمةُ بين صيغةِ **(اسم الفاعل، والصفة المشبهة)**، جاء من ذلك ثلاثةُ مواضعَ.

أولا: صيغة المفاعلة، ومعنى المبالغة:

المفاعلةُ مصدر (فاعَلَ)، تقول: فاعَلَ يفاعِل مفاعَلَةً؛ كقاتل يقاتل مقاتلة، و(المفاعلةُ) تعني (المشاركةَ) أي أنْ يقعَ التَّشاركُ بين اثنين؛ حيث يوقع أحدُهما بالآخر فعلاً؛ فيقابله بمثل هذا الفعل.(١)

ثم إنّ (المفاعلةَ) قد تأتي على غير بابها- فلا يكونُ ثمَّةَ مشاركةٌ- فالفعلُ وقعَ من واحد " إلا أنه أخرج في زنة (فاعلت)؛ لأن الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعلُ متى غُولب فيه فاعلُه جاء أبلغَ وأحكمَ منه إذا زاوله وحدَه من غير مُغالب ولا مُبارٍ؛ لزيادة قوة الداعي إليه."(٢)

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود١/٢٤٠، ط: مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولي ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م، حاشية الصبان٤/٣٣٧، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

(٢) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري، تح: محمد الصادق قمحاوي١/١٧٣، ط: الحلبى، مصر، ط: الأخيرة ١٣٩٢هـ=

وقد أتى من ذلك موضعان، نصر فيهما الزمخشريُّ ما جاء على قراءة (المفاعلة)؛ لما يسكنها من معنى المبالغة.

الموضع الأول:

قولُه تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ۝ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ۝ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [النحل٥٣: ٥٥]

إجماعُ القراءة في قوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ ﴾ على ﴿كَشَفَ﴾ بصيغة الفعل، وثمَّةَ قراءةٌ شاذَّةٌ لقتادةَ والزهريّ ﴿كَاشَفَ﴾.(١) قال الزمخشري: "وقرأ قتادة: ﴿كَاشَفَ الضُّرَّ﴾ على فاعل بمعنى فعل، وهو أقوى من كشف؛ لأنَّ بناءَ المغالبة يدلُّ على المبالغة."(٢)

الموضع الآخر:

قولُه سبحانه: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [الحج:٣٨]

قرأ عاصمٌ، وحمزة، والكسائيُّ، ونافع، وابن عامر، وأبوجعفر ﴿ يُدَٰفِعُ ﴾، وقرأ

=١٩٧٢م، وانظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي؛ تح: علي عبد الباري عطية١/٥٥٤، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٥هـ، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية د. أحمد سعد محمد ص٤٧٨ ، ط: مكتبة الآداب، ط: الرابعة١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوَيْه ص٧٧، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني٢/١٠، ط: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٢) الكشاف٢/٤١٣.

أبوعمرو، وابن كثير، ويعقوب ﴿يَدْفَعُ﴾.(١) قال الزمخشري: "ومن قرأ ﴿ يُدَٰفِعُ ﴾، فمعناه يبالغ في الدفع عنهم، كما يبالغ من يغالب فيه؛ لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ"(٢)، وهو اختيار الفراء؛ يقول:" وأكثر القُرّاء على ﴿ يُدَٰفِعُ ﴾، وبه أقرأُ."(٣)

جرثومة توجيه الزمخشري:

توجيهُ جار الله يرجع –فيما أحسب – إلى ابن جنّي؛ جاء في المحتسب: "قال أبو الفتح: قد جاء عنهم **(فاعَلَ)** من الواحد يُرادُ به **(فَعَلَ)**، نحو: طارَقْتُ النعل، أي: طرقْتُها، وعاقَبْتُ اللصَّ، وعافاه اللهُ، وقانَيْتُ اللونَ، أي: خلطته، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون ﴿ثُمَّ إِذَا كَاشَفَ الضُّرَّ﴾ أي: كشف."(٤)

وفي توجيه قراءة حرّ النحوي(٥) في قوله سبحانه: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ ﴾ [آل عمران: ١٧٦] يقول: "معنى ﴿ يُسَٰرِعُون ﴾ في قراءة العامة: أي يسابقون غيرهم، فهو أسرع لهم وأظهر خفوفًا بهم، وأما ﴿يُسْرِعُون﴾ فأضعف معنى في السرعة من ﴿ يُسَٰرِعُون ﴾؛ لأن مَن سابقَ غيرَه

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٤٣٧، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري٢/٣٢٦.

(٢) الكشاف٣/١٥.

(٣) معاني القرآن٢/٢٢٧ تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار الكتب والوثائق القومية – مصر، ط: الثالثة١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها٢/١٠.

(٥) حُرُّ بن عبد الرحمن القاري، سمع أبا الأسود الدؤلي، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة، روى عنه الحُسَين بن واقد ويقال له: حر النحوِيّ (دون أل). ينظر ترجمته في: الثقات لابن حبان تح: السيد شرف الدين أحمد٦/٢٣٩، ط: دار الفكر، ط: الأولى١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم١/٤٩٣ ط: المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.

أحرصُ على التَّقدُّمِ ممن آثرَ الخفوف وحده."[1]

بلاغةُ القراءة دون معنى المغالبة:

موضع النحل:

تواترت فيه القراءاتُ على الفعل ﴿كَشَفَ﴾؛ دون مغالبة فيه أو مبالغة، وبتبصُّر سياق الآيات نراه في مخاطبة فئام من الناس، يُسجِّلُ عليهم القرآنُ طبيعتَهم الخائرةَ؛ فيرسُم لهم صورةً سافرةً في تلقيهم الشرِّ والخير؛ ففي الضراء يصرخون ويجأرون، وفي السَّرّاء ينقلبون وينتكسون!!

لكن! هل صنيعُهم في الحالين إذا تمكنت منهم الضراءُ، واستحوذت عليهم السراء؟

هذا ما كشف عنه بيانُ القرآن في اصطفاء مادة: (المسِّ) ﴿مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ﴾ في الأولى، وصيغةِ الفعل (كشف) ﴿كَشَفَ ٱلضُّرَّ﴾ في الثانية؛ فثمة التقاءٌ تقابليّ في الموقفين؛ تُصوِّرُه دَلالةُ المادة، واصطفاءُ الصِّيغة!

فكما أبانَ عن حالهم مع الضَّرّاء بمجرد مسِّها لهم، وهو مستعارٌ للحصول الخفيف؛ إشارةً إلى ضيق صدورهم لأدنى شيء[2]؛ فليس ثمة شدة ﴿فَإِلَيۡهِ تَجۡـَٔرُونَ﴾! كذلك أبان عن حالهم مع السراء ﴿كَشَفَ ٱلضُّرَّ﴾ بمجرد حصول الكشف ووقوعه، ورؤيتهم له يكون حالهم: ﴿إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ﴾!

فالآياتُ تُصوِّرُ هشاشةَ قلوبهم، ورخاوةَ عَلاقتهم بربهم، وأنهم منها على الهاوية! فانقلابُ أحوالهم بمجرد وقوع الحدث؛ ليس ثمّة مغالبةٌ فيه، أو مبالغة؛ فكيف لو تغلغلت فيهم المصائبُ، وأُغدِقَت عليهم النِّعمُ؟! وقد صرَّح القرآنُ بما نطقت به المادة، وهمست به الصيغة في قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/١٧٧، وانظر: البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني د. عبدالمنعم سيد عبدالسلام الأشقر ص٣١، مطبعة الأمانة، ط: الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٢) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٤/١٧٨، ط: دار سحنون، تونس١٩٩٧م.

عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾ [الحج: ١١].

موضع الحج:

القراءاتُ تواترت فيه على صيغةِ المغالبة ﴿يُدَٰفِع﴾، وما يسكنُها من مبالغةٍ، وصيغةِ الفعل ﴿يَدۡفَعُ﴾، بدَلالته المجردةِ، وإذا كان جارُ الله – تبعًا للفراء – نصَر قِراءةَ المُغالبة، فإنَّ مَكيًّا نصر قراءةَ الفعل! يقول:" ولما كان في إثبات الألف احتمالُ أن يكونَ الفعلُ من اثنين، والله وحده هو الدافعُ كان تَرْكُ إثبات الألف أولى؛ لزوال الاحتمال، وهو الاختيار."(١)

وما اعتقده مكيٌّ من معنًى في القراءة غيرُ مراد؛ قال الشهابُ:" التَّفاعلُ يكون بين اثنين يجهد كل منهما في غلبة الآخر؛ فيقتضي بذل المقدور والتناهي، فاستعمل في لازمه للمبالغة؛ دون قصد مفاعلة"(٢)، كذلك ما ارتضاه الفراء والزمخشري في الاقتصار على معنى المغالبة والمبالغة، فيه نظرٌ للمعنى من زاويةٍ واحدة!

والقولُ ما ثبَت من قراءات؛ دون تضعيف أو ترجيح، وبالنظر في أعطاف القراءتين نجدهما أحاطتا بالمعنى من جميع جهاته...؛ فهل تكون المغالبةُ والمبالغة في الدفع إلا في الأمور الجسام العظام؟! ودفاعُ الله ﷻ عن الذين آمنوا ليس قاصرًا على ما عظم أمره أو خطره..؛ إنما دفاعُ الله عنهم في كل أمورهم، وفي جميع أحوالهم.. ما عظم منها وحقر، ما كبر أو صغر.. وهذا ما نطقت به القراءتان وصورته؛ إحاطة رعاية الله وعنايته بالذين آمنوا، وشمولها لهم في جميع حوادثهم وأحوالهم.

يعاضدُ تلك الدلالةَ، ويجهرُ بها مجيءُ صيغة المضارع، وما تحمله من

(١) كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ابن أبي طالب القيسي؛ تح: د. محيي الدين رمضان ١٢٠/٢، ط: مؤسسة الرسالة– بيروت، ط: الثالثة١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٢) حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي٢٦٨/٦، ط: دار صادر – بيروت.

معنى التجدد والاستمرارية، كذلك حذْفُ متعلق الفعل للعموم والاتِّساع؛ قال أبو حيان:" ولم يَذكرْ ﷺ ما يدفعُه عنهم؛ ليكونَ أفخمَ، وأعظمَ، وأعمَّ."(١)

ومن ثم؛ فإنَّ ورودَ المادَّةِ على بناءٍ يقتصر على إفادة معنى المبالغة يفوت معه الجمعُ بين الأمرين، وشمول الحالين؛ فليس فيه وفاءٌ بحاجة المقام، ومراعاة الأحوال، وسبحان مَن لا يحيطُ بأسرار كتابه إلا هو!

ثانيًا: صيغة الصفة المشبهة، ومعنى الملازمة:

ثمَّةَ ثلاثةُ مواضع اعترض فيها الزمخشريُّ على ما تواتَرَ من قراءة على الكلمة؛ حيث تعاقبتْ فيها صيغةُ (اسم الفاعل، والصفة المشبهة) ضعّفَ القراءةَ باسم الفاعل، وقَوَّى ما قُرِئ – سواءً أكان شاذًّا أم متواترًا – بالصفة المشبهة؛ وذلك لما يسكنُها من معنى المبالغة واللزوم في الوصف.

وذلك الصنيعُ منه – فيما أحسب – بالنَّظر إلى الصيغة في ذاتِها، وإلى ما تُنتجه من دلالة؛ بمعْزلٍ عن سياقها، ودون التَّهدّي منه – رحمه الله– إلى فقه حركةِ المعنى، وما يتطلبُه من دلالة تستوجبُ الصيغتين معًا، أو تكون دلالةُ اللزوم – وحدَها– قاصرةً في إفادة الدلالة؛ كما يتضحُ فيما يأتي من معالجةٍ لهذه المواضعِ.

الموضع الأول:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ ٢١: ٢٨]

قرأ حمزة وحده ﴿لَبِـثِينَ﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾ بألف.(٢) قال الزمخشري: "قرئ: ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾ و﴿لَبِـثِينَ﴾، و(**اللَّبِث**) أقوى؛ لأنّ (**اللابث**) من وجد منه اللبث، ولا يقال: (**لَبِث**) إلا لمن شأنه اللبث؛ كالذي يجثم بالمكان لا يكاد

(١) البحر المحيط ٥١٥/٧.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٦٦٨، النشر في القراءات العشر ٣٩٧/٢.

ينفك منه."[١]

يُقَوي الكشافُ قراءةَ حمزةَ ﴿لَبِثِينَ﴾، في الوقت ذاتِه ضعَّفَها الفراءُ، ولم يُحِلَّها الطبريُّ! قال: "ولم أحل قراءة من قرأ ﴿لَبِثِينَ﴾ ".[٢]

صرَّحَ الفراء والطبريُّ بعلة اختيار قراءة ﴿لَّبِثِينَ﴾، وهي علَّةُ صناعةٍ؛ فإعمالُ ما جاء على صيغة (فَعِل) قليلٌ، فـ" إذا كانت في موضع تقع، فتنصب كانت بالألف"[٣]، أما الزمخشريّ فتعليلُه يتكئُ على المنحى الدلاليّ؛ إذ إنَّ قراءةَ ﴿لَبِثِينَ﴾ بصيغة الصفة المشبه تدلُّ على لزوم وصف المكث لأهل النار، أما قراءة ﴿لَّبِثِينَ﴾ باسم الفاعل فلا تنهض لأداء هذا المعنى.

<u>نداءُ المقام على كلتا الصيغتين، وعدمُ غناء إحداهُما عن الأخرى:</u>

القراءتان متواترتان، وبهما – معًا – اكتمل المعنى، وتحقَّقَ إعجازُ الإيجاز؛ فمن خلالهما صوّرت كلمةٌ واحدة، ونطقت بما يكونُ عليه حالُ الكفار في النار!

بَدَاءةً المفسرون على أنّ الموصوفين باللُّبْث أحقابا هم الكافرون[٤]، وليس عصاة المؤمنين؛ ومن ثم لا أَشُمُّ رائحةَ اعتزال في نُصرة قراءة ﴿لَبِثِينَ﴾، ليس – فيما أحسب – سوى النظرة لمعنى لزوم وصف المكث، وهو ما حققته الصفةُ المشبهة.

والقولُ في ذلك: مُكْثُ الكافرين في النار لازمٌ غيرُ متناهٍ زمانُه، وهذا ما دلَّتْ عليه قراءةُ الصفة المشبهة ﴿لَبِثِينَ﴾، لكن قد يورثُ طولُ المكثِ والمقام الاعتيادَ على العذاب، وعدمَ الإحساسِ الكاملِ به! وهذا ما نفته صيغةُ اسم

---

(١) الكشاف ٤/٢٠٨.

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لمحمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر ٢٤/١٥٩، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، وانظر: معاني القرآن ٣/٢٢٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٠/٣٨٧، التحرير والتنوير ٣٠/٣٧.

الفاعل ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾، وأثبتتْ أنَّهم ما اعتادوا رجزَ جهنمَ وعذابَها، ما صاروا يألفونه؛ لطول مقامهم فما أصبح العذابُ مركبا في أجسادهم؛ إنما شعورُهم بالعذاب شعورٌ متجدد، وإحساسُهم به دائمٌ غيرُ خامد أو منقطع، وقد دلّ كثيرٌ من آي الذكر الحكيم على ذلك؛ قال سبحانه: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾ [النساء:٥٦]، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ... ﴾ [فاطر:٣٦]

ومن ثم يمكن القول: إنَّ جارَ الله – عفا الله عنه – نظر إلى المعنى من جانب واحد؛ ومن ثمَّ قوّى ما يتناسبُ معه من قراءة! والذي ينبغي الوقوف عليه، والتنبه إليه هو النَّظرُ إلى المعنى من جميع اتجاهاتِه وجوانبِه؛ فليستْ قوةُ الدلالة في الأداء كافيةً وحدَها لتصوير المعنى!

ومن ناحيةٍ أخرى أرى أنَّ القراءتين تجودان بمعنًى آخرَ؛ وذلك من خلال تبصُّر الموقع الإعرابي لقوله سبحانه: ﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۝٢٤ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ [النبأ:٢٤، ٢٥]، فعلى جعْلِه حالا من الضمير في ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾؛ أي: لابثين فيها أحقابا في حال كونهم ﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۝٢٤ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ [النبأ:٢٤، ٢٥]، فإذا انقضت تلك الأحقابُ عُذِّبوا بأنواع أخر من أنواع العذاب غير الحميم والغساق، ويدل لهذا تصريحه – تعالى – بأنهم يعذبون بأنواع أخر من أنواع العذاب غير الحميم والغساق في قوله: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾ [ص: ٥٧، ٥٨] (١)، وهذا المعنى تحققه قراءة ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾ باسم الفاعل؛ بما فيه من عدم اللزوم الدائم على الشيء.

أما على جعل القول الكريم مستأنفا، وليس متعلقا بـ ﴿ لَّٰبِثِينَ ﴾، فهذا يتعاضدُ مع قراءة ﴿لَبِثِينَ﴾، بما فيها من دلالة اللزوم؛ إذ الكلام على إطلاقه؛ دون أن

(١) ينظر: تفسير الطبري٢٤/١٦٣، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي ص٢٥٠، ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

يكون مقيدا بشيء، أو مراعى في الوصف ارتباطه بأمر آخر.

أرأيتَ كيف تحقَّق في القراءتين إيجازُ الإعجاز؛ وذلك في الدَّلالة على خلود أهل النار، وتصوير إحساسهم ونفسياتهم في إذاقة العذاب، ثم الدلالة على تلوّن عذابهم وتنوعه؟!

الموضع الثاني:

قولُه تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارًا ﴾ [التحريم:٥]

قراءةُ الجمهور ﴿ سَٰٓئِحَٰتٖ ﴾، وثمَّة قراءةٌ شاذَّة ﴿سَيِّحَاتٍ﴾، قال الزمخشري: " ﴿ سَٰٓئِحَٰتٖ ﴾ صائمات. وقرئ: ﴿سَيِّحَاتٍ﴾، وهي أبلغُ."(١)

ما نصره الزمخشريُّ من قراءة، وقضى بأنّها أبلغُ قراءةٌ شاذةٌ تُنسَب لعُمَر بن فائِد(٢)، ولم أرَ أحدًا من المفسرين – فيما وقعْتُ عليه– ذكَرَ القراءةَ، أو نَصَّ عليها قبل الزمخشريّ، كذلك لم أعثرْ عليها في كُتب القراءات؛ وإنما ذكرها مَن جاؤوا بعد الزمخشريّ؛ كالرازي، وأبي حيان، والسّمين، وأبي السعود، والآلوسي.(٣)

وإذا كان جارُ الله نعَتَ هذه القراءةَ بأنَّها أبلغُ – وتابَعه على ذلك الرازي(٤)–

(١) الكشاف٤/١٢٨.

(٢) عُمَر بْن فائد أَبُو علي الأسواري بصري، منكر الحديث، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري١/٦٠٢، ط: مكتبة ابن تيمية د.ت. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط: الأولى١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٣) ينظر: التفسير الكبير لفخر الدين الرازي٣٠/٥٧١، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة١٤٢٠هـ، البحر المحيط١٠/٢١٢، الدر المصون للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط١٠/٣٦٩، ط: دار القلم، دمشق، وتفسير أبي السعود٨/٢٦٨، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، وروح المعاني١٤/٣٥٠.

(٤) ينظر: التفسير الكبير٣٠/٥٧١.

وذلك لمجيئها على الصفة المشبهة، وما فيها من معنى اللزوم في الوصف؛ فلِمَ لَمْ يتَبَصَّر سائرَ ما جاء من أوصاف تلك الزوجات؟! ألا نبصرُ ورودَها على صيغة اسم الفاعل ﴿ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ ﴾ أي إنّ مختارَ ذكر صفاتهن هو صيغةُ اسمِ الفاعل، لا الصفة المشبهة!

تناغمُ صيغة اسم الفاعل مع مُراد النَّظم:

ما أحسبُه – والله أعلم – أنَّه لو جاءت تلك الصفاتُ على الصِّفةِ المشبهةِ لكان في ذلك تعريضٌ بنساء النبيِّ ﷺ بأنّهنَّ لسْنَ على قدرٍ عالٍ في الاتِّصاف بهذه الصفاتِ، ولسن على درجة عالية من الإيمان والطاعة، فهنَّ مفرطاتٌ مقصراتٌ؛ غيرُ ملازماتٍ للطاعة! وأنّ هناك من النّساء مَنْ هنّ أعلى منهنّ في الاتِّصاف بهذه الصفات، وأكمل منهن إيمانًا وطاعةً!

ومعلومٌ أنّ زوجاتِ النبي أفضلُ نساء المؤمنات؛ فهنَّ أمهاتُ المؤمنين، ثم إنّه لمّا اختارَ اللهُ لنبيِّه بقاءَ نسائه، وعدمَ تطليقِهِنَّ دلَّ ذلك على أنّهنَّ خيرُ النساء وأكملُهنَّ؛ ومن ثمَّ فليس القصدُ من ذلك سوى عتابهن لما حدث منهنّ مع رسول الله جراء الغيرة التي جُبِلت عليها الضرائر.

معنى الوسطية في صيغة اسم الفاعل:

ثَمَّة منحًى آخرَ في التوجيه؛ وهو أنَّ الصفاتِ التعبديةَ التي وردتْ أربعةٌ؛ ثنتان وصفٌ لطبيعة طاعتهن؛ من كونهنَّ ﴿ قَٰنِتَٰتٖ...عَٰبِدَٰتٖ﴾، وواحدةٌ إخبارٌ عن نوعيَّةِ طاعةٍ لهنَّ ﴿ سَٰٓئِحَٰتٖ ﴾ فالمرادُ: **(صائمات)**، ورابعةٌ عن حالهنَّ مع الذَّنب؛ كونهنَّ ﴿ تَٰٓئِبَٰتٖ﴾.

واسمُ الفاعلِ هو الأنسبُ والأدَقُّ في الحديث عن هذا كلِّه عن الصفة المشبهة؛ بيانُ ذلك: أنّ اسمَ الفاعل يجودُ بدلالةِ الثُّبوتِ والدّوام، لكنها لا ترقى لدلالة الثبوت والدوام في الصِّفةِ المشبهة؛ فدلالةُ الثبوت في كلمة (قائم) ليست كدلالتها في كلمة (طويل)، أو (دميم) فإنه يمكن الانفكاكُ عن القيام إلى

الجلوس أو غيره، لكنه لا يُمكِنُ الانفكاكُ عن الطول أو الدمامة.(١)

ومن ثمّ فالصِّفةُ المشبهةُ لا تَتَماشَى مع إيرادِ الأوصافِ؛ ففي مقام أداء الطاعة تُعَانِدُ المنهجَ الصحيحَ، والصِّراطَ المستقيم؛ إذ إنّه لزامًا من الاعتدال والوسطية في أداء العبادات، وفي أداء حقِّ العباد؛ حيث لا يكونُ ثَمَّةَ إفراطٌ ولا تفريطٌ! عن أنس بن مالك ﷺ قال: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا.

فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «**أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي.**»(٢)

كذلك الوصفُ في مقام الرجوع عن الذنب والتوبة منه؛ صيغةُ المبالغة في التوبة تُعطي وتُشعِر بمعنى كثْرة اقترافِ المعاصي، وارتكابِ الذنوب؛ فتصبحُ دلالتُها عكسيَّةً!

التقطْتُ هذا المعنى من البقاعيّ – طيَّب الله ثراه– يقولُ في توجيه قولِه سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة:٢٢٢] "أي: الرَّجَّاعين عما كانوا عزموا عليه، ومن كل ذنب أوجب لهم نقص الإنسانية ... وإذا أحبَّ مَن تَتكررُ منه التوبةُ بتكرار المعاصي، فهو في التائب الذي لم يقع منه بعد توبته زلةٌ إن كان ذلك يوجد أحبُّ، وفيه أرغبُ، وبه أرحمُ."(٣)

---

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية د. فاضل صالح السامرائي ص٤١، ط: دار عمار، الأردن، ط: الثانية،١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

(٢) صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، رقْم: (٥٠٦٣)، ص٩٠٦، ط: مكتبة دار السلام، الرياض، ط: الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي بتصرف وحذف ٢٧٧/٣، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

قلتُ: ولعلَّ ذلك هو السرُّ في إيرادِ أوصافِ مَن اشترى اللهُ منهم أنفسَهم وأموالَهم بأنَّ لهم الجنَّةَ بصيغةِ اسمِ الفاعل؛ قال سبحانه:﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [التوبة:١١٢].

والزمخشريُّ – رحمه الله – له لفتةٌ عظيمة تدورُ في الإطارِ نفسِه، والدلالةِ ذاتِها، ومآلِ المعنى معها – مع تباين المقام، واختلافِ المَسَاق– يقولُ في توجيه قولِه سبحانه: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦٓ...﴾ [هود: ١٢] "فإنْ قلتَ: لِمَ عَدَلَ عن (ضَيِّقٍ) إلى (ضَائِقٍ)؟ قلتُ: ليدلَّ على أنَّه ضيقٌ عَارضٌ غيرُ ثابتٍ؛ لأنّ رسولَ الله ﷺ كان أفسحَ النّاسِ صدرًا."(١)

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحة:٤].

قرأ عاصمٌ والكسائي ويعقوب وخلف ﴿ مَٰلِكِ﴾ بالألف مدًّا، وقرأ الباقون ﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف قصرًا.(٢) قال الزمخشري: و﴿مَلِكِ﴾ هو الاختيارُ؛ لأنه قراءةُ أهلِ الحرمين، ولقوله: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [غافر:١٦]، ولقوله: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس:٢]، ولأنّ المُلك يعمّ والمِلك يخصّ."(٣)

الزمخشريُّ في اختيارِه قراءةَ ﴿مَلِكِ﴾ بالقصر، مسبوقٌ بالطبريّ، بل هي عنده "أصحُّ القراءتين"(٤)؛ في حين اختار أبوحاتم قراءةَ ﴿ مَٰلِكِ﴾ بالألف.(٥)

و(مَلِك): مأخوذ من (المُلْك)، و(مالِك): مأخوذ من (المِلْك)، واختيارُ

(١) الكشاف٢/٢٦١.
(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص١٠٤، النشر في القراءات العشر ١/٢٧١.
(٣) الكشاف١/٥٧.
(٤) تفسير الطبري١/١٤٩.
(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس تح: محمد علي الصابوني١/٦١، ط: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى١٤٠٩.

الأيمة – فيما يبدو – ناظرٌ إلى كل صيغة في حدِّ ذاتِها، ومن زاويةٍ معينة لها يتحقّقُ فيه العمومُ؛ دون النظر إلى مجموع الدلالة في الصيغتين؛ فجارُ الله ذكر أنّ (المُلك يعمّ، والمِلك يخصُّ)، وهي تفرقةٌ صحيحة، لكن يعتريها نقصان، ويعوزها إكمال وإتمام؛ تراه فيما ذكره أبوحاتم – فيما نقل عنه النحاس– في أنّ (المِلك يعمّ، والمُلك يخصُّ) كذلك، لكن من ناحية أخرى؛ فالعمومُ والخصوص في الصيغتين بتعدُّد الجهة في النظر لكل منهما.

<u>الإحاطة بالمعنى في تنوُّعِ القرَاءة بالصيغتين</u>:

(المُلك) يعمُّ – كما نصّ جار الله– من حيث مضاءُ الأمر ونفوذ التصرُّف؛ قال الزجاج: "قال أصحاب المعاني[1]: **(المَلِكُ)** النافذ الأمر في ملكه؛ إذ ليس كلُّ مالكٍ ينفُذُ أمرُه وتصرفُه فيما يملِكُه؛ فالمِلك أعمُّ من المالك، والله –تعالى– مالكُ المالكين كلِّهم والمُلاك إنما استفادوا التَّصرُّفَ في أملاكهم من جهته تعالى."[2]

من وجه آخر نبصرُ **(المِلك)** يعمُّ من حيث عمومُ الإضافة، وسَعةُ الإطلاق؛ فيُطلَقُ على مَن تتأتَّى منه الطاعة، ومَنْ لا تتأتّى منه؛ "لأنّك تقول: إنَّ اللهَ مالكُ النّاسِ، ومالكُ الطير، ومالك الريح، ومالك كل شئ من الأشياء، ونوعٍ من الأنواع، ولا يقال: الله مَلِكُ الطير، ولا مَلِكُ الريح، ونحو ذلك وإنما يحسُن (مَلِكُ) النّاس وحدهم."[3]

بانَ من ذلك أنَّ كلَّ صيغةٍ لها نوعُ خصوصيَّةٍ لا يُوجد في الأخرى؛ فكلُّ مالك ملِك، وليس كل ملِك مالكًا؛ وذلك من حيثُ شيوعُ الملكِ واتساعُه. وكل

(١) قال الزركشي: "وحيث قال المفسرون: **(قال أصحاب المعاني)** فمرادهم مصنفو الكتب في معاني القرآن." البرهان في علوم القرآن تح: محمد أبو الفضل إبراهيم١٤٦/٢، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: الثانية د.ت.

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدقاق ص٣٠، ط: دار المأمون للتراث، دمشق– بيروت، ط: الخامسة١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

(٣) معاني القرآن للنحاس٦١/١؛ نقلا عن أبي حاتم.

ملِك مالك، وليس كل مالك ملِكًا؛ من حيث نفوذُ الأمر، وسطوته على ملكه؛ فلا يتصرف إلا عن تدبير الملك.

فتعاقُبُ القراءة على الصيغتين معا لإفادة سَعة الدلالة وعمومها (سعة الملك، وسعة نفوذ الأمر)؛ فليست إحداهُما راجحةً على الأخرى، أو مغنيةً عنها؛ فسبيلُ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ سبيلُ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك أنَّ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إذنٌ بالتَّصرُّف التّام في الدنيا ملكًا وتربية، و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ دلَّ على ذلك في العقبى تسلطًا وقهرًا، وتوسيط ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بينهما مُنادٍ بترجيح جانب الرحمة، وأنه ﷻ رحمان الدنيا، ورحيم الآخرة.(١)

فاصلةُ المطلب:

- خمسةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزمخشريُّ على ما تواتَرَ من قراءاتٍ في صيغةِ الكلمةِ، وكانت اعتراضاتُه كلُّها ترجيحًا؛ لا تضعيفًا، وردتْ بألفاظ (أقوى - الاختيار - أبلغ)، رجَّحَ متواترةً على مثيلتِها في التَّواتِر في ثلاثةِ مواضعَ، ورجَّحَ شاذَّةً على متواترةٍ في موضعين.

- مُرتَكزُ الزمخشريّ في ترجيحِه على القراءةِ ذاتِ الصيغةِ الأقوى دلالةً؛ دون نظرٍ لتواترٍ من عَدَمه! فرجَّحَ ما جاء على صيغة المغالبة على غيرها، ورجّحَ ما جاء على صيغةِ الصِّفَة المشبهة على صيغة اسم الفاعل؛ ومن ثَمَّ كانت نظرتُه للمعنى من زاويةٍ واحدة؛ دون نظرٍ لحاجةِ المقام، ومُتطلباتِ السِّياق!

- كان متأثرًا في صنيعه بابن جنّي، مسبوقًا بالفراء والطبري في موضعين؛ بَيْدَ أنَّ موقفَ الطبريّ أشدُّ وأحدُّ!

- ترجيحُ الزمخشريّ - في أغلبه- لم يكن موجَّهًا إلى القراءة؛ إنما كان

(١) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) للإمام الطيبي ١/٧٣٥، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

مُوجَّهًا إلى ما جاءتْ عليه من بناءٍ؛ فهو اعتراضٌ مُدمَجٌ فيه علَّتُه.

- بينما يرجِّحُ الزمخشريُّ قراءةً على أخرى، نُبصرها عند غيره ضعيفةً أو مرجوحة! كلٌّ حسَب ذوقِه للمعنى مع القراءة، ولا شكَّ في أنّ كلا الموقفين أبعد النُّجعةَ! فالقراءةُ سُنّةٌ متبعة، وعلى هديها تَتولّدُ المعاني، وتُستنبَطُ الدلالات، وهي التي نحتكم إليها؛ لا أن يكون حكمنا عليها!

(المطلب الثاني)

(التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ حرفِ المضارعة)

خمسةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزمخشريُّ على قراءاتٍ متواترةٍ تعاقبَتْ على حرف المضارعة (التاء، والياء)؛ وهذا التَّعاقبُ نتَجَ عنه تَنوُّعٌ في جهة الخطاب، في موضع واحد، وتولُّدٌ لفن الالتفات، في أربعةِ مواضع:

أولاً: تنوُّع جهة الخطاب في تغاير حرف المضارعة:

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩].

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص، وأبو جعفر ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء.(١)

قال الزمخشري: "وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء على أن الفعل للذين كفروا وقيل فيه: أصله (أن سبقوا)، فحذفت أن، كقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم:٢٤]، واستدلّ عليه بقراءة ابن مسعود ﷺ: ﴿أَنَّهُمْ سَبَقُوا﴾، وقيل: وقع الفعل على (أنهم لا يعجزون)، على أن «لا» صلة، و﴿ سَبَقُوٓا۟ ﴾ في محل الحال؛ بمعنى سابقين؛ أي: مفلتين هاربين، وقيل معناه: (ولا يحسبنهم الذين كفروا سبقوا)، فحذف الضمير لكونه مفهوما. وقيل: (ولا يحسبن قبيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا). وهذه الأقاويلُ كلُّها مُتمَحَّلَةٌ، وليست هذه القراءةُ التي تفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرَةٍ."(٢)

اعتقدَ الزمخشريُّ تفرُّدَ حمزةَ بقراءة الياء! ثم راحَ يبحثُ عن مفعولٍ للفعل (حسب)، على صرف ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ للفاعلية، فجمع من أجل ذلك تأويلاتٍ وأقاويلَ جاءت جميعُها تصحيحًا للمعنى، وإقامةً للأسلوب! ولم يكُ بمقنعٍ منها؛ فكان ذلك سببًا أن قضى على القراءة بأنَّها غيرُ نيِّرة!

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٣٠٧، النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٧.
(٢) الكشاف ٢/١٦٥.

والزمخشريُّ في صنيعه وحكمه متابعٌ مَن سبقه؛ أعني: الفراء، والطبري، والزجاج[1].

وأقول: إنَّ الوصف (غير نيرة) موطنه الأقاويل والتخريجات للقراءة! أمَّا القراءةُ نفسُها فهي أنورُ من الشمس في رابعة النهار![2]

تغاير حرف المضارعة، وتنوُّع جهة الخطاب بين الخصوص والعموم:

الأعلى في سماء البيان القرآنيّ بقاءُ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مفعولا لـ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ كقراءة التاء سواءً بسواء؛ فالمفعول فيهما واحدٌ، ويكون مكمنُ الإعجاز والتوجيهُ في تغاير وتنوّع الفاعل المسند إليه الحسبان!

فالآيةُ جاءتْ في سياق الحديث عن غزوة بدر، وفيها إعلامٌ عن أنَّ المشركين تحت قهر قدرة الله، وتحت مشيئته؛ فلا يعجِزون! والقراءةُ بالتاء ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ خصوصية في الخطاب بذلك لرسول الله ﷺ، والقراءةُ بالياء ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ عمومية في الخطاب؛ أي لا يحسبن حاسبٌ، أو أيّ أحد.

خصوصية الخطاب:

خصوصيةُ خطابه ﷺ؛ تسلية له، وتسرية عنه، وتطمينًا لقلبه، وتثبيتًا له من ربه؛ إذ إنه ﷺ لما أبصر يوم بدر عصبة المؤمنين قلة، وعصبة الكافرين كثرة، أخذ يناشد ربه؛ وردَ أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ قال: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاث مائة وتسعة عشر رجلا، فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة، ثم مد يديه، فجعل يهتف بربه: «**اللهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ**» فما زال يهتف بربه، مادا يديه مستقبل القبلة،

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٥/١، تفسير الطبري ٢٨/١٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج؛ تح: عبد الجليل عبده شلبي ٤٢١/٢، ط: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٢) العبارة للإمام الآلوسي، ينظر: روح المعاني ٢١٩/٥.

حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأتاه أبو بكر ﷺ فأخذ رداءه، فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبي الله، كفاك مناشدتك ربك، فإنه سينجز لك ما وعدك.(١)

عمومية الخطاب:

وعموميةُ الخطاب فيها تشهيرٌ بعجز المشركين، وخورهم؛ فيصيرون حديث الركبان في الهزيمة والعجز! وكأنّ في العموم ردًّا فعليًّا على قالة أبي جهل؛ إذ ورد في السِّيَر أنّ أبا سفيان لما رأى أنه قد أحرز عيره، أرسل إلى قريش: إنكم إنما خرجتم لتمنعوا عيركم ورجالكم وأموالكم، فقد نجاها الله، فارجعوا، فقال أبو جهل بن هشام: والله لا نرجع حتى نرد بدرا – وكان بدرٌ موسمًا من مواسم العرب، يجتمع لهم به سوق كل عام– فنقيم عليه ثلاثا، فننحر الجزر، ونطعم الطعام، ونسقي الخمر، وتعزف علينا القيان، وتسمع بنا العرب وبمسيرنا وجمعنا، فلا يزالون يهابوننا أبدا بعدها، فامضوا.(٢)

ومن ثمَّ فإنّ توجيه القراءتين بتنوُّع الفاعل المسند للحسبان استمدادٌ من طبيعة الموقف، وما كانت عليه الأحداث في بدر؛ فالقراءتان تتكاملان، وتلتقيان حول تثبيت جماعة المؤمنين، وإلقاء الروع في نفوس المشركين!

ثانيًا: تولُّد فنٌّ الالتفات بتغاير حرف المضارعة:

الموضع الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا

(١) صحيح مسلم، كتاب: الجهاد، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم؛ رقم:(١٧٦٣)، ص٧٨١.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام؛ تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي١/٦١٨، ٦١٩، ط: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

﴿ تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [آل عمران:١٨٠]

قرأ ابن كثير، وأبوعمرو، ويعقوب ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ بالتاء[١]. قال الزمخشري: " وقرئ ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ بالتاء والياء؛ فالتاء على طريقة الالتفات، وهي أبلغ في الوعيد، والياء على الظاهر."[٢]

جعل الزمخشريُّ قراءةَ التّاء أبلغَ في الوعيد، وتابعه في ذلك البيضاويّ[٣]، ولم أبصر أحدًا قبل الزمخشري – فيما وقعتُ عليه– ذكرَ هذا الوصفَ، أو قال به.

والزمخشريُّ أبانَ وجهَ الأبلغية –على حدّ زعمه– بالتاء وهو جريانُها على صنعة الالتفات؛ فـ" الكلامُ إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسنَ تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[٤]، ثم ما تحقّق به من معنى التَّهديد والتَّقريع النّاشئ من المواجهة لهم الخطاب؛ "كما أنّك إذا قلتَ لصاحبك حاكيًا عن ثالث لكما: إنّ فلانًا من قصته كيت وكيت، ثم عدلْتَ إلى الثالث، فقلتَ: يا فلان من حقِّك أن تلزمَ الطريقةَ الحميدةَ، أوجدت فيه بمواجهته إيَّاه، هازًّا من طبعه ما لا يجدُه إذا استمررت على الغيبة."[٥]

القراءة بالياء، ومعنى الطرح والإبعاد:

القراءتان متواترتان لا يرجح إحداهما، ولا تقل إحداهما بلاغةً عن الأخرى؛ وكلتا القراءتين لها دورٌ بارز في المقام، ولكلٍّ طريقُه إليه ومنزعه؛ وفي سياق

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٢٢٠، النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٥.
(٢) الكشاف ١/٤٨٤.
(٣) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي؛ تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي ٢/٥١، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى١٤١٨هـ.
(٤) الكشاف ١/٦٤.
(٥) حاشية الطيبي على الكشاف ٤/٣٦٥.

القولِ ما يدلُّ على إيحاء الدلالة في كلِّ قراءة!

وإذا جهرتْ قراءةُ التاء بمعنى التهديد والتقريع، فإنَّ قراءةَ الياء، وإحداثَ المغايبة تجهرُ بمعنى الطرح والتجاهل، والمقت والنفور منهم؛ بازدرائهم وتهوين شأنهم؛ وذلك بإبرازهم في صورة من ليسوا أهلا للحضور والخطاب، فجعلتهم همـلا؛ وكـأنهم غـائبون! فالمخاطبـة والمواجهـة بـالكلام فيهـا معنـى الإقبـال، وتأنيس المخاطب.

إنهـم لمـا أعرضـوا عـن أوامـر الله بمنـع فضـول أمـوالهم اسـتوجبوا الزَّجـر بـالطريقين معًـا **(الغيبـة، والخطـاب)**؛ إذ يحمـلُ كـلٌّ منهمـا مـن الدلالـة علـى التحقير والتبكيت ما لا يكون في صنوه؛ ومن ثم فليست إحدى القراءتين أبلغ من الأخرى، أو مغنية عنها.

<u>الموضع الثاني</u>:

قولــه تعــالى: ﴿ **وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتُهَاۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ** ﴾ [القصص:٦٠]

قرأ أبو عمرو ﴿ **أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾، و﴿ **أَفَلَا يَعْقِلُونَ**﴾ بالتاء والياء، والباقون ﴿ **أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾ بالتاء[(١)]. قال الزمخشري: "وقرئ ﴿**يَعْقِلُونَ**﴾ بالياء، وهو أبلغ في الموعظة."[(٢)]

أبانَ الشهابُ وجه الأبلغية عند جار الله في قوله: "لإشعاره بأنهم لعدم عقلهم لا يصلحون للخطاب، فالالتفات لعدم الالتفات؛ زجرًا لهم، وهذه نكتة للالتفات خاصة بهذا المقام."[(٣)]

عاليةٌ عبارة الشهاب **(فالالتفات لعدم الالتفات)**،وعجيبٌ صنيع الزمخشري! فالنكتة المتولدة عن الالتفات هنا هي نفسُها نكتةُ القراءة بالياء﴿**يَعْمَلُونَ**﴾ في

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٤٩٥، النشر في القراءات العشر ٣٤٢/٢.
(٢) الكشاف١٨٧/٣.
(٣) حاشية الشهاب٨٠/٧.

الموضع السابق، لكن دون التفات! وقد نصر عليها قراءة التاء ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾!

فما هو مقنعُ جار الله؟! اعتمادُ صنعة الالتفات وحدَها! فأينما دارت دارت معها بلاغةُ القول، أم ما ينشأ عن القراءاتِ من معانٍ؛ سواء أكانت متوشحةً ثوب الالتفات، أم كان الكلام فيها يسير على سَنن واحد؟!

والمتتبع سَنَن القرآن وطريقته في الخطاب يبصر طريقي (الخطاب، والغيبة) طبيعة وعادة، وقد أبان عن ذلك الفراء بقوله: "والقرآن يأتي على أن يخاطب المنزل عليهم أحيانًا، وحينا يُجعلون كالغُيَّب."(١)

وعود للقراءة؛ أليست قراءة التاء ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ – والكلام فيها جارٍ على ظاهره – يسكنها معنى التوبيخ والتقريع؛ الناشيء من مواجهة الخطاب، يتعاضد معها مجيء الأمر في صورة الاستفهام؛ مشفوعا بالفاء؛ زيادة في التبكيت لهم، والإنكار عليهم؟

إن كلتا القراءتين جاد بدلالة، والدلالتان كلتاهما معتبرتان في السياق، سواء جاء أحدهما بالالتفات، أو دون التفات.

الموضع الثالث:

قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴾ [القيامة:٢٠، ٢٢]

قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب بالياء فيهما ﴿يُحِبُّونَ﴾، و﴿وَيَذَرُونَ﴾. وقرأ الباقون ﴿ تُحِبُّونَ ﴾، و﴿ وَتَذَرُونَ ﴾ بالتاء.(٢) قال الزمخشري: " كَلَّا ردع لرسول الله ﷺ عن عادة العجلة، وإنكار لها عليه، وحث على الأناة والتؤدة، وقد بالغ في ذلك بإتباعه قوله: ﴿ بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴾؛ كأنه قال: بل أنتم يا بنى آدم لأنكم خلقتم من عجل، وطبعتم عليه تعجلون في كل شيء؛ ومن ثَمَّ ﴿ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ﴾، وقرئ بالياء وهو أبلغ."(٣)

---

(١) معاني القرآن٣/٢١١.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٦٦١، النشر في القراءات العشر ٢/٣٩٣.

(٣) الكشاف٤/١٩٢.

جارُ الله – يرحمه الله – يحمل خطاب الردع والزجر على رسول الله ﷺ! وهذا ما جرَّه ليجعل قراءة (الياء) أبلغ؛ لما فيها من عدم صريح المخاطبة له ﷺ؛ بخلاف قراءة التاء؛ ففيها معنى المكافحة والمواجهة!

قال الآلوسي: "وهي أبلغ من حيث إن فيها التفاتا، وإخراجا له ﷺ من صريح الخطاب بحب العاجلة؛ مضمنا طرفا من التوبيخ على سبيل الرمز لطفا منه –تعالى شأنه– في شأنه ﷺ. وأما القراءة بالتاء ففيها تغليب المخاطب، والالتفات وهو عكس الأول، هذا خلاصة ما رمز إليه جار الله على ما أفيد."(١)

تحرير جهة الخطاب:

أقولُ: إنّ جمهرة المفسرين على أن الزجر والخطاب للمشركين منكري البعث(٢)؛ قال الرازي:" وقال سائر المفسرين: (كلا) معناه: حقًّا؛ أي: حقًّا تحبون العاجلة، وتذرون الآخرة، والمعنى: أنهم يحبون الدنيا، ويعملون لها، ويتركون الآخرة، ويعرضون عنها."(٣)

وتحريرُ حركة سير المعنى في السورة، وسياق الآيات فيها هادٍ إلى ما ذهب إليه الجمهورُ؛ فالبيان القرآنيُّ لما ذكر حال منكر القيامة والبعث، وإعراضه عن آيات الله –تعالى– ومعجزاته، وأنه قصر شهواته على الفجور؛ غير مكترث بما يصدر منه، ذكر حال رسول الله ﷺ في مثابرته على تعلم

(١) روح المعاني١٥/١٥٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري٢٤/٧٠، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد٥/٤٠٥، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤٢٢هـ، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي بكر شمس الدين القرطبي؛ تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش١٩/١٠٧، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية١٣٨٤هـ١٩٦٤م، البحر المحيط١٠/٣٥٠، التحرير والتنوير ٢٩/٣٥١.

(٣) التفسير الكبير٣٠/٧٢٩.

آيات الله، وحفظها، وتلقفها، والنظر فيها، وذلك في قوله سبحانه: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة١٦: ١٩]، فظهر بذلك تباين من يرغب في تحصيل آيات الله، ومن يرغب عنها!

ثم لما فرغ من خطابه ﷺ رجع إلى مهيع الكلام الذي بنيت عليه السورة؛ فبين حال الإنسان المنكر للبعث؛ بأن همه إنما هو في تحصيل حطام الدنيا الفاني، لا في تحصيل ثواب الآخرة الباقي؛ ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠ وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾ [القيامة:٢٠، ٢٢][(١)]

وقْع الخطاب والمغايبة على منكري البعث:

بانَ من حركة سياق المعنى جهة الخطاب في الآيات؛ وعليه فالقراءتان المتواترتان بـ(التاء، والياء) في خطاب منكري البعث، بما يحققه الخطاب من تقريع وتعنيف، وما تشعر به المغايبة من إقصاء وإبعاد، والمعنيان متواتران على الحرفين في البيان القرآني، وذلك في سياق الحديث عن أهل الكفر والضلال؛ فلا وجه لترجيح قراءة على أخرى.

الموضع الرابع:

قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأعلى١٤: ١٦]

قرأ أبو عمرو، ويعقوب، وقتيبة عن الكسائي ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ بالياء. وقرأ الباقون، ورويس عن يعقوب ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾ بالتاء.[(٢)] قال الزمخشري: "وقرئ: ﴿يُؤْثِرُونَ﴾ على الغيبة، ويعضِّدُ الأولى قراءةُ ابن مسعود: ﴿بَلْ أَنْتُمْ تُؤْثِرُونَ﴾"[(٣)].

---

(١) ينظر: البحر المحيط١٠/٣٥٠، التحرير والتنوير٢٩/٣٥١، الظلال٦/٣٧٦٦، وما بعدها.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٦٨٠، النشر في القراءات العشر٢/٤٠٠.

(٣) الكشاف٤/٢٤٥.

الزمخشري في صنيعه مسبوقٌ بالفراء، والطبري، والزجاج[1]؛ بيد أنّ موقفَ الطبري من قراءة الياء كان أشدَّ وأحدّ؛ يقول: "والذي لا أوثر عليه في قراءة ذلك التاء، لإجماع الحجة من القرّاء عليه. وذُكر أن ذلك في قراءة أُبَيّ: ﴿**بَلْ أَنتُمْ تُؤْثِرُونَ**﴾، فذلك -أيضًا- شاهد لصحة القراءة بالتاء"![2]

والكشافُ -كعادته- رجَّحَ قراءةَ التَّاء لما تحققه من معنى الالتفات؛ فالسياقُ قبلها على سَنَن الغيبة، ثم عدل عنه والتفت إلى الخطاب، والمتحدث عنه هو الأشقى في قوله: ﴿ **وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى** ﴾ [الأعلى:١١]

والقراءتان متواترتان؛ لا تغني إحداهما، ولا ترجح على الأخرى؛ فهما -معًا- يتكاملان لإبراز عدة معانٍ تتناغى وسياق الآيات؛ قراءة (الياء) الضمير مردود على الأشقى، مشى الكلام فيها على سنن واحد، والمغايبة فيها معنى الطرح والإبعاد؛ فهم لا يستحقون الحضور في ساحة الخطاب.

ثم إنَّ العدولَ كائنٌ -كذلك- من الإفراد إلى الجمع؛ فما قيل: **(بل يؤثر الحياة الدنيا)**، وفي الجمع دلالة على كثرة هذا الصنف؛ في مقابل صنف مَن تزكى.

أما قراءةُ التّاء فالخطابُ فيها يتحمّل معنيين؛ أن يكون للأشقى- كقراءة الياء- وفي المواجهة معنى التقريع والتأنيب، أو أنّه خطابٌ عامٌّ لكل بني آدم؛ فليس ثمة التفات لانفكاك جهة الخطاب.

ومن ثم نتج عن القراءتين الحديث عن الأشقى بصورتين مختلفتين؛ لكل منها أداؤه ومِيسَمُه، أو انصراف الحديث عنه لمخاطبة بني آدم؛ أي إن تغاير الحرفين أدى إلى أن يكون المعنى: **(بل يؤثر الأشقى، البعيد عن رحمتنا الحياة الدنيا)**، و**(بل تؤثر أنت أيها الأشقى القمين بالتقريع واللوم الحياة**

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٧/٣، تفسير الطبري٢٤/ ٣٧٦، معاني القرآن للزجاج ٣١٦/٥.

(٢) تفسير الطبري٢٤/٣٧٦.

الدنيا)، و(بل تؤثرون أيها الناس الحياة الدنيا).

أرأيتَ كيف أغنى عن هذه الجملِ الثلاث تنوعٌ في حرفَي المضارعة؟ أليس هذا من إيجاز الإعجاز؟! وهل يمكن أن يُكتَفَى بواحدٍ منهما في أداء هذه المعاني؟! فكيف نردُّ أو ننصرُ إحدى القراءتين على الأخرى؟!

فاصلةُ المطلب:

- خمسةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزمخشريُّ على ما تواتَرَ من قراءاتٍ تَعَاقبتْ على حرفِ المضارعَةِ (الياء، والتاء)، رجَّحَ فيها أربعةَ مواضعَ؛ ثلاثةً بلفظ (أبلغ)، وموضعًا عضّدَه بقراءةٍ شاذَّة، وثمَّةَ موضعٌ قَضَى فيه بأنَّ القراءةَ غيرُ نيّرةٍ؛ في حين كان لغيرِه (الطبريّ) عباراتٌ أشدّ منه، وأحدّ!

- الزمخشريُّ مسبوقٌ في اعتراضه بالفراء، والطبري، والزجاج في موضعين، والثلاثةُ الأخرى لم أُبصر أحدًا -فيما وقفْتُ عليه- ذكَرَ ما قاله الزمخشريّ.

- للقرآن سَنَنٌ في الحديث عن الكافرين أو المكذبين؛ أنْ يُجابِهَهم ويُكافِحَهم بالخطاب، أو أنْ يتجاهلَهم بالغيبة، ولكلٍّ من الطريقين نكتةٌ وغايةٌ يَتَكاملُ بها المعنى.

- تَنَوُّعُ حَرَفي المضارعة (الياء، والتاء) أغنى عن جُمَلٍ وَعَباراتٍ؛ فكانَ إعجازُ الإيجاز.

- الزمخشريُّ في نُصْرَةِ القراءةِ كان مُرْتَكِزًا على تلكَ الَّتِي من خلالها تَتَوَلَّدُ صَنْعَةُ الالتفات، وَيَجري فيها الأسلوبُ على خِلاف مقتضى ظاهر النَّظمِ.

قلتُ:

وهذه العلَّةُ التي تقفُ وراء اعتراضِه، أو ترجيحه تُفجّرُ لنا قضيةً مكنونةً غيرَ منظور، أو مُلْتَفَتٍ إليها - فيما أحسب- في الدَّرس البلاغيّ؛ هي: الوقوفُ على بلاغة مجيء الكلام على أصله؛ ليس فيه ثمَّة عدول!

ورجالاتُ البيان طالما شنَّفوا الأسماعَ، وسكَروا الألبابَ بعَذْب حديثِهم، وطَرَافةِ لمَحَاتِهم عن بلاغةِ العُدولِ - عمومًا - سواءً أكان في الضمائرِ، أم في الصِّيَغِ، أم في المجاز... ولم يَحُمْ طائرُ فكرٍ منهم - فيما يبدو - للبحث عن بلاغةِ مجيءِ الكلامِ على حقيقتِه؛ سواءً أكانت حقيقةً وضعيَّةً أم أسلوبيَّةً، مع أنّ كلا الطريقين ورَدَ في القرآن، والسنَّةِ، وشعرِ العرب، ونثرِهم!

فكما أنَّ العدولَ - أيًّا كان نوعه - له وظيفتُه ومهمته؛ فكذلك مجيءُ الكلام على أصله له دورُه وأصالتُه؛ فلا يصلُح في هذا ما صلَح في ذاك، والعكس، وكما قيل: لكل مقام مقال، وخيرُ القولِ ما وافقَ الحال!

(المطلب الثالث)

(التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ الحرف حذفًا وإثباتًا)

ثمانيةُ مواضع اعترضَ فيها الزمخشريُّ على ما تَواتَر من قراءاتٍ في الكلمة تعاقَبتْ على حذف الحرف تارة، وإثباتِه أخرى.

ثلاثةُ مواضع منها كان اعتراضُه على الحرف في بنية الكلمة (حرف مبنى)، وخمسة مواضع كان اعتراضه على حرف لحق الكلمة لإفادة معنًى؛ (حرف معنى).

أولاً: الحذف والإثبات في حرف من حروف المباني:

الموضع الأول:

قوله سبحانه: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [الكهف:٦٤]

قرأ ابنُ كثير، ويعقوب بإثبات الياء ﴿نَبْغِي﴾ في حالَي الوصل والوقف، وقرأ نافعٌ، وأبو عمرو، والكسائيُّ بإثباتِ الياء في الوصل دون الوقف، وقرأ ابنُ عامر، وعاصم، وحمزة ﴿نَبْغِۚ﴾ بغير ياءٍ في الحالين.(١)

قال الزمخشري:" قُرئ ﴿نَبْغِۚ﴾ بغير ياء في الوصل، وإثباتُها أحسنُ، وهي قراءةُ أبى عمرو، وأمّا الوقفُ فالأكثرُ فيه طرْحُ الياء؛ إتباعًا لخطِّ المصحف."(٢)

رجَّحَ الزمخشريُّ قراءةَ إثباتِ الياء في الوصل، وجعلها أحسن، وهو في صنيعه مسبوقٌ بالفراء، والزجاج(٣)، والعجيبُ أن يستحسن أبو حيان قراءةَ إثباتِ الياء في الوصل؛ "وقرئ ﴿نَبْغِۚ﴾ بغير ياء في الوصل، وإثباتها أحسن"(٤)، وطالما عنَّف الزمخشريَّ على ذلك في أكثر من موضع، ثم إنّه مَن قال: "ولا

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٣٩١، النشر في القراءات العشر ٣١٦/٢.
(٢) الكشاف٤٩٢/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧/٢، معاني القرآن للزجاج٣٠٠/٣.
(٤) البحر المحيط٢٠٣/٧.

وجهَ لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأنّ كلا منهما متواتر، فهما في الصحة على حد سواء"[١]!!

الأداء النفسي في توجيه بلاغة الحذف:

نلمسُ في حذْف حرفٍ من بنية الكلمة تصويرا لما اعتمل في نفس موسى عليه السلام، وأحس به من شعور عندما ظفر بمبتغاه، وأدرك مرامه؛ وقد قطع لذلك القفار والبحار! فالله – تعالى– جعل له فقدان الحوت أمارة على وجدان (الخضر)؛ فما إن سمع من فتاه مقولته: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف:٦٣] لم يكدْ يُنْهِي الكلمَةَ تشوقًا ولهفة في الوصول إليه، فالأثرُ النفسيُّ –فرحا وغمًّا، سعادة وحزنًا– له انعكاسٌ على نطق المتكلم، وطريقة إخراج كلامه – إتمامًا ونقصانًا– وهذا أمرٌ مألوف، مشاهد معلوم!

ولْنَتمَلَّ طريقةَ الأداء عند موسى وفتاه؛ ففيها هادٍ إلى ما أشار إليه حذْفُ الحرف؛ حديثُ الفتى استحوذَ عليه تفصيلُ جوانبِ الحدث من إخبار، وإعذار، وتعجب، وإنكار..! ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف:٦٣]، أما موسى عليه السلام فتراه اكتَنزَ وأجمَلَ في قَوْلِه ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ﴾، وانسَدَر وأَسْرعَ في عَدْوِه ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾! ألا ترى تواؤمًا بين ما يشي به حذف الحرف، وصنيع موسى عليه السلام قولا وفعلا؟!

الموضع الثاني:[٢]

---

(١) البحر المحيط١/٣٢١.

(٢) هذا الموضع، والذي يليه ليس فيهما حذف للحرف حقيقة، وإنما إدغام حرف في حرف، وإدغام الحرف فيه شبه بحذفه؛ فهو يعني: إيصال حرف ساكن بآخر متحرك؛ بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع عنه اللسان ارتفاعةً واحدة، عند النطق بالحرف الثاني. ينظر: البرهان في تجويد القرآن، أ. محمد الصادق قمحاوي ص٧، ط: المكتبة الثقافية، بيروت– لبنان.

قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[البقرة: ٢٨٤]

قراءة أبي عمرو برواية السوسي، والدوري - بخلاف عنه- بإدغام الراء الساكنة في اللام في قوله: ﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾، والباقون بالإظهار.(١)

قال الزمخشري:" وقرئ: ﴿فَيَغْفِرْ﴾، ﴿وَيُعَذِّبْ﴾ مجزومين عطفًا على جواب الشرط، ومرفوعين على: (**فهو يغفر، ويعذب**).

فإن قلتَ: كيف يقرأ الجازم؟ قلتُ: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا، ورَاويه عن أبى عمرو مخطئٌ مرّتين؛ لأنه يلحن، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلّةُ ضبط الرواة، والسببُ في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو."(٢)

من أصعب مواضع الكشاف، وأشدِّها اعتراضًا على قراءة متواترة! فقد أغلظ -عفا الله عنه- القولَ في القراءة وراويها! مما دفع المفسرين للردِّ على عباراته، ورميه بأنّ ذلك عادةٌ له في الطعن على القرّاء!(٣)

وهذا الصنيعُ من الزمخشريّ، وعاقبتُه ممن جاؤوا بعده أثارني للبحث هل موقف جار الله له أصالةً، أم هو مسبوق إليه؟

بالبحث ألفيتُ أنّ هذا الموقفَ ليس له أصالةً؛ إنّما هو مسبوقٌ إليه تنظيرًا وتطبيقًا! عبارةُ الزمخشريّ مأخوذةٌ من قَول الزّجاج، فجارُ الله تابعٌ له! بل إنه ناقلٌ كثيرًا من ألفاظه وعباراته؛ ودونك عبارةَ الزجاج: "القراءةُ بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين: أن الراء تدغم مع اللام، فيجوز ﴿وَيَغۡفِر لَّكُمۡ﴾(٤)،

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٧.
(٢) الكشاف ١/٤٠٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط٢/٧٥٣، روح المعاني٢/٦٤.
(٤) هذا النص عند وقوفه مع قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين. وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء... ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت: (مر لي بشيء)؛ لأن الراء حرف مكرر، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم."(١)

أرأيتَ تقارُبَ الألفاظِ، وتشارب العبارات؟ ثم إنّ رأس الأمر عند الخليل وسيبويه(٢)، وهم الذين عناهم الزجاج بـ(**الموثوق بعلمهم**)، وقد صرّح بذلك في تعرضه للظاهرة نفسِها في قولِه تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا** ﴾ [الفتح:١١]، يقول: " ﴿ **فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا** ﴾ بإظهار الراء عند اللَامِ، وقد رُوِيت عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿**فَاسْتَغْفِرْ لَّنَا**﴾ بالإدغام، وكذلك في قوله: ﴿**يَغْفِرْ لَّكُمْ**﴾. ولا يُجيزُ سيبويه والخليل إدغام الراء في اللام، ولا يحكون هذه اللغة عن أحدٍ من العرب..."(٣)

كيف -بعد هذا كلِّه- يكون الهجومُ كلُّه على الكشاف؟ وجاء بعده -أيضًا- من ردّ القراءة؛ كالرازي، وأبي السعود(٤)..، ولم يُتعرَضْ لهما بالذكر!

تجسيد القراءتين دلالة المعنى:

نقل الطيبي، وأبوحيان، والسمين، والآلوسي ما ينصر القراءةَ لغويًّا، وأنه ثابت وروده عن العرب(٥)... وهذا صنيعٌ محمودٌ، لكنه - في الوقت ذاته- غيرُ كافٍ تجاه لغة الإعجاز! ولا ينهضُ بذلك سوى سرٍّ بيانيٍّ يستجمعُ رِحاق

(١) معاني القرآن وإعرابه١/٣٩٨.

(٢) الكتاب لسيبويه؛ تح: عبد السلام هارون٤/٤٤٨، ط: الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن١/٤٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٥/٢٢.

(٤) ينظر: التفسير الكبير٧/١٠٥، تفسير أبي السعود١/٢٧٣.

(٥) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف٣/٥٧٠، البحر المحيط٢/٧٥٣، الدر المصون ٢/٦٩٠، روح المعاني٢/٦٤.

دلالته من سياق القول، كان وراء الإدغام تارة، والإظهار أخرى!

وإذا تأملتَ سياقَ الذِّكر الحكيم ألفيتَ فيه حديثًا عما يُبديه المرءُ ويظهرُه من ذنوبه ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾، وعما يُضمره منها ويُخفيه ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾، وفي كلا الحالين ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ...﴾ أي: حالي الإبداء والإخفاء، وهذا ما أشارت إليهما القراءتان؛ إظهارًا وإضمارًا!

من وجهٍ آخرَ قراءةُ الإظهار فيها تناسُبٌ مع حال المولى ﷻ في مغفرته ذنوب عباده؛ فالوصفُ (المغفرة) اسمٌ من أسمائه، وصفةٌ من صفاته أخبر به عباده وأعلمهم به؛ حتى يثوبوا إليه ويرجعوا، ولا يستهويهم الشيطانُ بإغوائه؛ فهي صفةٌ له ﷻ معلومةٌ لجميع خلقه وعباده!

وقراءةُ الإدغام فيها رمزٌ وإشارة لمعنى الخفاء والستر في العفو والغفران! وهو معنًى يتناسبُ مع حال من تقعُ عليه المغفرةُ (العبد) من الستر والصون، وهو معنًى يتناغى ودلالة الكلمة؛ فهي تعني: (الستر)، "وكل شيء سترته، فقد غفرته.. ومنه: غفر الله ذنوبه أي سترها."(١)

الموضع الثالث:

قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ...﴾ [سبأ: ٩]

قرأ الكسائيّ ﴿يَخْسِفْ بِّهِمُ﴾ بإدغام الفاء في الباء، وقرأ الباقون بالإظهار(٢).

قال الزمخشري: "وقرأ الكسائي: ﴿يَخْسِفْ بِّهِمُ﴾ بالإدغام، وليست بقوية."(٣)

الزمخشريُّ – رحمه الله– في تضعيفه القراءة مسبوقٌ بأبي علي الفارسيّ، وإن زاد أبوعلي تعليل التضعيف!(٤) وقد تعقبهما أبوحيان، والسمين، والآلوسي،

(١) لسان العرب؛ مادة: (غفر).
(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٥٢٧.
(٣) الكشاف٣/٢٨١.
(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة٦/٨.

والطاهر بأن القراءة سنة متبعة، وأن هذا ردٌّ للرواية، وهو غصب.(١)

زيادة الوعيد والترهيب في قراءة الإدغام:

لم أُبْصرْ قولا عمليًّا فيه قُنعانٌ لتوجيه القراءتين سوى عند البقاعي – طيب الله ثراه– يقول: "وأدغم الكسائي إلى أنه ﷺ قد يفعل ذلك في أسرع من اللمح؛ بحيث يدرك لأكثر الناس. وقد يفعله على وجه الوضوح، وهو أكثر مما أشارت إليه قراءة الإظهار للجمهور."(٢)

الآيةُ زجرٌ ووعيد للمكذبين بالمعاد، الجاحدين البعث بعد الممات،والقراءتان تتكاملان في إبراز مقصودِ القول؛ وعيدِ هؤلاء وتهديدِهم باستئصالٍ أسرعَ من لَمْع البرق، ولَمْح البصر، ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، أمْرُه ﷺ بين الكاف والنون: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨]، وقراءة الإظهار تشي بمعنى الظهور والجلاء فيما يصيبهم؛ حتى يكونوا لغيرهم عبرةً ظاهرة، وأحدوثةً سائرة!

ثانيًا: (الحذف والإثبات في حرف من حروف المعاني):

المواضع: الأول، والثاني، والثالث.

قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب:١٠]، وقوله سبحانه: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب٦٦: ٦٧].

قرأ أبو عمرو، وحمزة، ويعقوب ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَ﴾ بغير ألف، وكذلك ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾، ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ بغير ألف في الوصل والوقف. وقرأ أبو جعفر، ونافع، وابن عامر، وأبو بكر ﴿ ٱلظُّنُونَا ﴾، و﴿ ٱلرَّسُولا ﴾، و﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٢٣/٨، الدر المصون١٥٨/٩، روح المعاني٢٨٧/١١، التحرير والتنوير١٥٣/٢٢.

(٢) نظم الدرر١٥٦/٦، ١٥٧.

بالألف في الوصل والوقف. وقرأ ابن كثير، والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف ﴿ ٱلظُّنُونَا ﴾، و﴿ ٱلرَّسُولا ﴾، و﴿ ٱلسَّبِيلاَ ﴾ بغير ألف في الوصل، فإذا وقفوا أثبتوا فيها الألف.(١)

قال الزمخشري: "وقرئ: ﴿الظُّنُـونَ﴾ بغير ألف في الوصل والوقف، وهو القياس، وبزيادة ألف في الوقف زادوها في الفاصلة؛ كما زادها في القافية من قال: (أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا)، وكذلك ﴿الرَّسُولَ﴾، و﴿السَّبِيلَ﴾، وقرئ بزيادتها في الوصل -أيضا- إجراء له مجرى الوقف، قال أبو عبيد: وهنّ كلهنّ في الإمام بألف."(٢)

القراءةُ دون ألف في المواطن الثلاث هي القياسُ، والمعتمدُ عند الزمخشري أما وجودُ الألف وقفًا، فقد (زادوها!!) فاصلةً - وكأنّ للقارئ حقّ الاختيار زيادةً ونقصانا - كما تُزادُ قافيةً، ووجُودها وصلا إجراء له مجرى الوقف!! والزمخشريُّ - فيما يبدو - متأثّر في قوله بأبي عبيد، ولم أقف عليه، وهو قول الفراء، والطبري، والنحاس، وإن كانت عبارة الأخيرين أشدَّ وأحدّ!(٣)

قوله سبحانه: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾.

لا ينبغي أن يكون الوقوفُ أمام القراءةِ بالاكتفاء بالقول: إنَّها سنةٌ متبعة، وليس للقارئ أن يزيدَ، أو أن ينقص... فهذه مسلماتٌ لا مريةَ فيها ولا مراء! ثم إنه ثمة توجيهات أحسبها مجرد تصحيح للقراءة(٤)؛ فلا تفي بحقِّها؛ إذ لم تتفجرْ

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٥١٩، النشر في القراءات العشر ٣٤٨/٢،٣٤٧.
(٢) الكشاف٢٥٤/٣،٢٥٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء٣٥٠/٢، تفسر الطبري٢٢١/٢٠ ،٢٢٢، إعراب القرآن للنحاس٢٠٩/٣.
(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه؛ تح: د.عبد العال سالم مكرم ص٢٨٩، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة١٤٠١هـ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤٦٨/٥، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ط: دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، وحجة القراءات لابن زنجلة؛ تح: سعيد الأفغاني ص٥٧٣، ط: دار الرسالة.

وتدفق ينابيعُها من رحم سياق الذِّكر الحكيم!

ومفصلُ الإعجاز عند رجالات البيان كامنٌ في تبصُّر السياق، ومراعاة الحال الذي تنزَّلت فيه الآية؛ ولله درُّ البقاعي! فقد أتى بما دار في خَلَدي، وأُشرِب في نفسي؛ يقول: "وزيادة الألف في قراءة من أثبتها في الحالين... إشارة إلى اتساع هذه الأفكار، وتشعب تلك الخواطر، وعند من أثبتها في الوقف دون الوصل... إشارة إلى اختلاف الحال تارة بالقوة، وتارة بالضعف."(١)

غزوةُ الأحزاب عظم فيها البلاء، واشتدّ الخوف، وأتاهم العدوُّ من فوقهم ومن أسفل منهم، وظنَّ المؤمنون الظنون، ونجم النفاقُ من بعض المنافقين؛ حتى قال بعضهم: كان محمدٌ يعدنا أن نأكلَ كنوزَ كسرى وقيصر، وأحدنا اليوم لا يأمن على نفسه أن يذهب إلى الغائط!(٢)

اتسعتْ الظنون، وتشعبت في المشاعر والخوالج، وتنوعت قوة وضعفًا في الذهاب بها كل مذهب؛ تبعًا لحال أصحابها من إيمان ونفاق، علوًّ ودنوًّا.. لما رأوا من الأسباب المستحكمة، والشدائد الشديدة!

أيقنَ المؤمنون أنّ ما وعد الله ورسوله حق، وأنه سيظهره على الدين كلِّه، ولو كره المشركون.. ظنَّ بعض من كان مع رسول الله ﷺ أن الدائرة على المؤمنين.. ظن المنافقون أن محمدا وأصحابه يستأصلون..(٣)

أرأيتَ كيف كان اتِّساعُ الظنون وتنوعها؟ فنادتْ على صيغة المضارع، وأحضرَتها ﴿وَتَظُنُّونَ﴾ دلالةً على تجددها بتجدد دواعيها، وكنايةً عن طول مدة هذا البلاء، ثم أُتي بالمصدر جمعًا ﴿ٱلظُّنُونَا﴾، فلم يقل: **(وتظنون بالله الظن)**، والأصل فيه ألا يُجمع؛ "لأنه اسمُ جنس، ويقع بلفظه على القليل والكثير،

(١) نظم الدرر ١٥/٣٠٣.
(٢) ينظر: سيرة ابن هشام تح: السقا ٢/٢٢٢.
(٣) ينظر: تفسير ابن كثير ٦/٣٨٨.

فجرى لذلك مجرى الماء والزيت والتراب"[(١)]، لكن يعدل عن هذا الأصل لنكتة؛ كأن " تختلف أنواعه، كقولك ضربت زيدًا ضربتين، إذا كان أحدهما شديدًا، والآخر خفيفًا"[(٢)]، ثم حذف مفعولا (الظن)، ونزل الفعل منزلة اللازم، لتذهب النفس فيه كل مذهب.[(٣)]

ألستَ ترى في الألف حذفًا وإثباتا؛ تعاضدًا مع خصائص هذه المعاني، وتناغمًا مع جوَّ الآية وسياقها؟!

قوله سبحانه: ﴿ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾، وقوله: ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾.

الزمخشريُّ – وغيره– على أنّ (الألف) زيدت في الفاصلة؛ كما زادوها في القافية؛ فيكون الكلام على سنن واحد! لكن.. ما دام الأمر كذلك؛ فلِمَ لمْ تكن زيادتها في قوله –تعالى– من السورة نفسِها: ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب:٤]، والفاصلة قبلها وبعدها على الألف؟ فقبلها: ﴿حَكِيمًا.. خَبِيرًا.. وَكِيلًا﴾، وبعدها: ﴿رَحِيمًا.. مَسْطُورًا.. غَلِيظًا ...﴾، والكلمة نفسها جاءت؛ دون وجود ألف!!

والقولُ في ذلك: إنّ ثبوتَ القراءة بالألف في هذا الموضع؛ لأن السياق حديث عن أهل النار، وهم يصطرخون فيها، ويمدون أصواتهم بالبكاء؛ فجاء بالمدّ، وهو المناسب لمدِّ الصوتِ بالبكاء ورفعه، بخلاف وقوع الكلمة في بداءة السورة؛ فلم يستدعِ السياق فيها وجود مد، وإطالة صوت!

من ناحيةٍ أخرى القراءة بالألف في قوله: ﴿وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾؛ أي: الذي بلغنا؛ حتى نعاذ من هذا العذاب إشارة إلى إيذانهم بأنهم يتلذذون بذكره،

---

(١) اللمع في العربية لابن جني؛ تح: فائز فارس ص٤٩، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.

(٢) علل النحو لابن الورّاق تح: محمود جاسم محمد الدرويش ص٢٧٥، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ٢٨١/٢١.

ويعتقدون أن عظمته لا تنحصر. كذلك في قولهم: ﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ الألف مشيرة إلى أنه سبيل واسع جدًّا واضح، وأنه مما يتلذذ بذكره، ويجب تفخيمه.(١)

الموضع الرابع:

قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝١٥٢ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ۝١٥٣ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [الصافات ١٥١: ١٥٤]

قرأ الجمهور ﴿ أَصْطَفَى ﴾ بهمزة الاستفهام، وهمزة الوصل المحذوفة، وقرأ أبوجعفر، وبعض الرواة عن نافع ﴿اصْطَفَى﴾ بهمزة وصل.(٢)

قال الزمخشري:" فإنْ قلتَ: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ بفتح الهمزة استفهام على طريق الإنكار والاستبعاد، فكيف صحت قراءة أبى جعفر بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت: جعله من كلام الكفرة بدلا عن قولهم ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾، وقد قرأ بها حمزة والأعمش رضي الله عنهما.

وهذه القراءة – وإن كان هذا محملها– فهي ضعيفة، والذي أضعفها أنّ الإنكارَ قد اكتنف هذه الجملة من جانبَيها، وذلك قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾؟ فمن جعلها للإثبات، فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين."(٣)

قراءة حمزة بهمزة الاستفهام، لا الوصل كما يذكر عنه جار الله، ثم إنه – أنعم الله عليه بالعفو– ما جرّه لتضعيف القراءة سوى ضعف محمل تخريجها؛ إذ صارت إثباتا بين إنكارين؛ فكانت – على حسَب قوله– دخيلة بين نسيبين! وأحسبه متأثرا في ذلك بقول بأبي حاتم(٤)– فيما نقل عنه النحاس–: " وزعم

---

(١) ينظر: نظم الدرر ٤١٨/١٥، ٤١٩، التعبير القرآني د. فاضل صالح السامرائي، ص ١٠٤، ط: دار عمار، ط: الرابعة ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٥٤٩، النشر في القراءات العشر ٣٦٠/٢.

(٣) الكشاف٣٥٤/٣.

(٤) سهل بن محمد أبو حاتم السّجستانىّ النحويّ، اللغويّ، المقرئ. نزيل البصرة وعالمها، قال المبرّد: سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين. وكان كثير الرّواية عن=

أبو حاتم أنه -يعني قراءة أبي جعفر- لا وجه له؛ لأن بعده ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾؛ فالكلام جار على التوبيخ."[1] ولم يجزها الفراء، ووسمها النحاس بالشذوذ، واختار الطبري، والزجاج قراءة الجمهور.[2]

الإحاطة بالمعنى في تعدد القراءة:

قراءةُ الجمهور بالاستفهام الإنكاري التكذيبي في نسبتهم إليه -سبحانه- اختيار الأدنى عندهم! أما قراءةُ وصل الهمزة، وحذف حرف الاستفهام؛ فالمعنى فيها يأخذ اتجاهين:

الأول: أنه حكاية عنهم؛ فهو من كلام الكفار، يحكي القرآن شنيع قولهم؛ فما كفاهم أن قالوا: ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾؛ حتى جعلوا ذلك الولد بنات الله، وأن الله اختارهم على البنين، وفي ذلك تصعيد للمعنى في ادعائهم وافترائهم على ربهم، وقوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، اعتراضٌ بين القولين للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم وتلفيقهم.

الآخر: أنه خبر من الله -تعالى- يحمل معنى التهكم بهم، والسخرية من أقوالهم على معنى: **(اصطفى البنات في زعمهم)**؛ كقوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩] في زعمه واعتقاده.

ومن ثمّ فالآية ليست دخيلةً بين نسيبين كما وصف جار الله! إنما هي نسيبة بين نسيبين؛ فالحديثُ ما زال يحكي إفكهم، أو هو خبر من الله فيه

=أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعىّ، عالما باللغة والشعر، وعليه اعتمد ابن دريد في أكثر اللغة. وله من الكتب: كتاب إعراب القرآن، كتاب ما تلحن فيه العامة، كتاب القراءات. توفي: (٢٥٥هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٥٨/٢ :٦٢.

(١) إعراب القرآن٢٩٩/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء٣٥٤/٢، إعراب القرآن للنحاس٢٩٩/٣، تفسير الطبري ١١٩/٢١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣١٤/٤.

معنى التهكم والإنكار.[1]

فهذه ثلاثةُ معانٍ ترتّبت على القراءتين، ويمكن أن تُرتّب ترتيبًا تصاعديًّا؛ فهي تبدأُ بحكي أقاويل المشركين، وافتراءاتهم – على قراءة وصل الهمزة، والكلام للكفار – ثم إخبار من الله ﷻ عنها استهزاء بهم وتهكمًا، ثم مجابهتهم بتوجيه استفهام الإنكار والتكذيب إليهم، أي: أرجفتم وكذبتم؛ فلم يك شيء من ذلك.

وهذا المعاني تذكرنا بمقولة شيخ الصنعة: "رُبّ حذفٍ هو قِلادَةُ الجِيد، وقاعدةُ التَّجويد"[2]؛ إذ إنَّها ترتبت على تغايرٍ في حذف حرف؛ وهي معانٍ متكاملةٌ، أبرزت الحدث وصورته من جهات وزوايا متعددة، ومن وجه آخر نلمس فيها إيجازًا وإعجازًا، وأن تعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات!

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ۝٢٢ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ۝٢٣ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ۝٢٤ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ۝٢٧ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة١٩ :٢٩].

قرأ الجمهورُ قوله سبحانه:﴿ كِتَٰبِيَه ﴾، ﴿ حِسَابِيَه ﴾، ﴿ مَالِيَه ﴾، ﴿ سُلْطَٰنِيَه ﴾ بإثبات الهاء في الوقف والوصل، وقرأ يعقوب بحذفها وصلا، وإثباتها وقفًا.[3]

قال الزمخشري: "والهاء للسكت في ﴿ كِتَٰبِيَه ﴾، وكذلك في ﴿ حِسَابِيَه ﴾، و ﴿ مَالِيَه ﴾، و﴿ سُلْطَٰنِيَه ﴾، وحق هذه الهاءات أن تثبت في الوقوف، وتسقط في الوصل، وقد استحب إيثار الوقف إيثارا لثباتها في المصحف، وقيل: لا بأس

(١) ينظر: التفسير الكبير٣٦٠/٢٦، البحر المحيط ١٢٦/٩، حاشيه الشهاب٢٨٨/٧.
(٢) دلائل الإعجاز ص١٥١.
(٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص١٨٩، النشر في القراءات العشر١٤٢/٢.

بالوصل والإسقاط."[١]

ثبوتُ هاء السكت وصلا محلُّ إشكال عند الزمخشري، فراحَ يؤثر الوقف هربًا منها، ثم صرَّح بجواز إسقاطِها وصلا؛ مع تواتر القراءة بها! وهو في صنيعه مسبوقٌ بالزجاج[٢]، وعباراتُه قريبة الشبه من عباراته! وأصعب من صنيعهما وأعجب قول النحاس:" وإثباتها في الوصل لحن لا يجوز عند أحد من أهل العربية علمته"[٣]!!

دلالةُ وجود الهاء (وصلا ووقفًا) في تصوير الحال عند أخذ الكتاب:

صوتُ الهاء – كما أثبت علمُ اللغة الحديث[٤]– يخرجُ من الحنجرة؛ حيث تخرج بانفجار الأوتار الصوتية انفراجًا كبيرًا أمام الهواء المندفع من الرئة لأدائها.

فمحلُّ هذا الصوت (الحنجرة) في حيِّزٍ هو منتهى الصعود، يصعد القلب إليه عند الخوف والفزع؛ قال تعالى: ﴿ **وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ** ﴾ [الأحزاب:١٠] "ذُكِر أن الرجل منهم كانت تنتفخ رئته؛ حتى ترفع قلبه إلى حنجرته من الفزع"[٥]، وتحشرج فيها الروح عند الموت؛ قال تعالى: ﴿ **فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ** ﴾ [الواقعة:٨٣]، والحلقوم: (الحنجور)، وهو مخرج النفس لا يجري فيه طعام ولا شراب.[٦]

وفي هذا الموقفِ العصيِب الذي تتطايرُ فيه الصحفُ، ويرى كلُّ إنسان ما عمل من خير أو شر، تبلغ فيه النفسُ منتهى صعودها عند الحنجرة من هول

---

(١) الكشاف٤/١٥٣،١٥٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٥/٢١٧.

(٣) إعراب القرآن٥/١٧.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص٨٩، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الرابعة١٩٩٠م.

(٥) معاني القرآن للفراء٢/٣٣٦.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري؛ تح: محمد عوض مرعب مادة: (حلقم)، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى٢٠٠١م.

ما ترى، فإذا رأت في كتابها ما عملت من خير استبشرتْ وفرحت، فتحرك النَّفَسُ الذي كان منعقدا ومحتبسا في الحنجرة من الفزع، وخرج عاجًّا بالبشر والسرور!

وإذا رأت في كتابها ما عملت من شر يقودها إلى أسوأ مصير فزعت وتحسرت، وتحرَّك النَّفَسُ المُفعَمُ بالخوف والرعب، وجرى حاملا تلك الزفراتِ والأنات إلى العالم الخارجي بائسًا يائسًا!

أضف إلى ذلك ما ترسُمُه تلك الهاءُ الحنجريةُ العميقة من مظاهرِ الاندهاش والاستغراب والمفاجأة على كلا الوجهين؛ الفرِحِ المستبشِر، والمتَحَسِّرِ البائِسِ!

أين تذهب تلك الأحاسيسُ، وأين تكون الانفعالات والمشاعر التي رسمتها الهاء حال حذفها وصلا..؟!

إنَّ هذه (الهاءاتِ) جاءت "للتعبير عن الكلام المحكي بلغة ذلك القائل بما يرادفه في الاستعمال العربي."(١)

فاصلةُ المطلب:

- ثمانيةُ مواضع اعترضَ فيها الزمخشريُّ على ما تَواتَر من قراءاتٍ في الكلمة تعاقَبتْ على حذْف الحرف تارةً، وإثباتِه أخرى؛ كان اعتراضُه بالترجيح في موضعٍ واحد بلفظ (أحسن)، وبالتقوية والتضعيف في سبعة مواضع؛ بعبارات: (لاحن مخطئ خطأ فاحشًا- ليست بقوية - وهو القياس - ضعيفة).

- الزمخشريُّ في المواضعِ الثمانيةِ كلِّها متابعٌ في اعتراضه، وليس منشئًا للاعتراض؛ فهو مسبوقٌ بأبي عبيد، والفراء، والنحاس، وأبي حاتم، وكانت قَساوةُ اللفظة في الاعتراض وشدَّتُها عند الطبري وأبي علي الفارسي.

- طالما عنَّفَ أبوحيان الزمخشريَّ في اعتراضه أو ترجيحه قراءة على

(١) التحرير والتنوير ٢٩/١٣١.

أخرى، ثم هو في موطن (الكهف) يستحسنُ قراءةَ إثباتِ الياء على حذفِها!

- التوجيهُ البيانيّ للمواضعِ الّتي تعاقبتْ فيها القراءاتُ على حذف حرف تارة وإثباته أخرى يرجع في معظمه إلى المتابعة الدقيقة لخلجات النفس، واستراوح أحاسيسها وشعورها، وربط ذلك بالموقف والسياق، وليس التوجيهُ فيها مبنيًّا على قواعَد في الصّنعة يُحتَكَمُ إليها، أو يُستندُ عليها.

- ما أبصرتُه من توجيهاتٍ للقراءة... ألفيتُه توجيهَ تصويبٍ وتصحيح! وليس بحثًا عن آفاق إعجازها، وتعاضدها وتكاملها مع غيرها؛ سوى الإمام البقاعيّ -رحمه الله- آنستُ عنده لمحاتٍ وإشاراتٍ.

(المطلب الرابع)

(التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ حركتها)

موضعان اعترض فيهما جارُ الله على قراءة متواترة تعاقبت على حركة بنية الكلمة:

الموضع الأول:

قوله تعالى:﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:١٩] قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وأبوجعفر ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. (١)

قال جارُ الله: "﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفتح على: (ولأنّ اللهَ معينُ المؤمنين كان ذلك)، وَقُرِئَ بالكسر، وهذه أَوْجَه، ويعضدُها قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾."(٢)

الزمخشريُّ في موقفه مسبوقٌ بالفراء في قوله:" كسر ألفها أحبُّ إليّ من فتحها"(٣)، والطبري في عبارته:" وأولى القراءتين بالصواب، قراءة من كسر (إنّ)".(٤)

إفادةُ التعليل مع التوكيد بـ (إن):

(إنّ) معناها التوكيد، والتوكيدُ قد يكون إفادةً مستقلة في الحرف، وقد يكون الحرفُ مُشرَبًا معه معنى آخر أضفاه عليه السياق؛ كمعنى التَّعليل؛ يقول السيوطيّ معددًا معانيها: "والثاني: التعليل، أثبته ابنُ جنّي وأهلُ البيان، ومثلوه بنحو: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المزمل:٢٠]...، وهو نوعٌ من التأكيد."(٥)

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٣٠٥، النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٧.
(٢) الكشاف ٢/١٥٠.
(٣) معاني القرآن ١/٤٠٧.
(٤) تفسير الطبري ١٣/٤٥٧.
(٥) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٦.

فارقُ التعليل بالفتح والكسر:

ثمَّة فارقٌ دلاليٌّ في التعليل بمجيء همزة (إنّ) مفتوحة أو مكسورة؛ مَكْمَنُه في أنَّ التَّعليلَ بالفتح على إرادة اللام، والتَّعليلَ بالكسر على معنى الاستئناف.

ومن ثمَّ لمّا كان التعليلُ بالفتح على إرادة اللام كان مقيَّدًا بعامله، ملتفتًا إليه، مقصورًا عليه، ومحصورا فيه؛ غير منفك عنه؛ أي إنما حصل هذا لهذا..، ولما كان التعليلُ بالكسر لإرادة الاستئناف كان المعنى أوسع، والدلالة فيه أرحب؛ إذ إنَّه غيرُ مرتبط أو مقيد بما قبله؛ يقول النوويُّ في بيان الفتح والكسر في صيغة التلبية: «**لَبَّيْكَ اللهُمَّ، لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ**»[(١)] "مَنْ كسرَ جعل معناه: (إن الحمد والنعمة لك على كل حال)، ومَن فتح قال معناه:(لبيك لهذا السبب)."[(٢)]

مراعاةُ القراءتين خصوصَ السياق، وعموم الأحوال:

عَودٌ للقراءتين نجد أنّ قراءةَ الفتح التعليلُ فيه ناظرٌ إلى ما قبله من حَدَث وحديث! والحديثُ قبله عن خبر بدر، ﴿**إِن تَسْتَفْتِحُوا** ...﴾ الخطابُ لأهل مكة؛ يعني: إن تستحكموا الله على أقطع الحزبين للرحم، وأظلم الفئتين، وتستنصروه عليه، فقد جاءكم حكم الله، ونصرُه المظلوم على الظالم، والمحق على المبطل؛ ذاك لأنّ الله مع عباده المؤمنين بالنصر والمعونة.[(٣)]

وهذا المعنى المتولِّد عن الفتح جاء في عبارة جار الله: (ولأنّ اللهَ معينُ المؤمنين كان ذلك) أي: كان ذلك النصر في بدر؛ فهو تعليلٌ متعلق بما جرى

---

(١) متفق عليه من حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعًا، ينظر: صحيح البخاري كتاب: الحج، باب: التلبية؛ رقم:(١٥٤٩) ص٢٥٠، صحيح مسلم كتاب: الحج، باب: التلبية وصفتها ووقتها؛ رقم:(١١٨٤) ص٤٨٩.

(٢) شرح النووي على مسلم ٨/ ٨٨، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ، وانظر: معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي١/٢٩١، ط: دار الفكر - الأردن، ط: الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

(٣) ينظر: تفسير الطبري١٣/٤٥٠.

قبله من حديث، قال السمين: "فالفتح ...على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت."[١]

وفي ذلك مزيدُ عناية واهتمام، وإلقاءُ خصوصية لواقعة بدر (يوم الفرقان) لما لها من عظيم الأثر في حياة الدعوة؛ ثم إنّ الحديث قائم على ذكر أحداثها ووقائعها؛ دع عنك أنَّ السورةَ نزلت في هذه الغزوةِ، تعرض أحداثها ووقائعها.[٢]

أما قراءةُ الكسر بالاستئناف، فغيرُ ملتفتة، أو غيرُ ناظرة في التعليل إلى خصوصية الحدث أو الحديث! فلها مهمة ووظيفة أخرى منوطة بها؛ هي معلنةٌ عن سرِّ نصرة المؤمنين ما داموا حقَّقوا وصفَ الإيمان، وصانوه وقاموا عليه، فإذا ما نقص هذا الوصف عندهم أو ضعف انعدم ما ترتب عليه من نصرة الله لهم؛ فالكلام غير مرتبطٍ بما قبله، أو مقصورٍ فيه.

تعليلُ النصرة للوصف عام وعلى إطلاقه في عموم الأحداث والأحوال؛ فكما أن الله نصر عباده المؤمنين في بدر؛ فإن الله مع المؤمنين ناصرهم في كل أمورهم وشؤونهم، وفي ذلك تطمينٌ وتسلية للمؤمنين، ووعيد وإنذار للمشركين؛ فتأييد الله ونصرته للمؤمنين قائمٌ في جميع الأزمنة والأحوال، وليس قاصرا على واقعة بعينها، أو زمن بعينه.

والزمخشري -فيما يبدو- كانت نظرتُه ملتفتةً إلى هذه الدلالة وحدَها؛ لما فيها من رحابة واتساع؛ فكانت قراءةُ الكسر عنده أوجَهَ من قراءة الفتح، لكنه بذلك أغفل خصوصية السياق، وما عليه مدار الحديث، والذي تبرزه وتنيره قراءةُ الفتح.

وخلاصةُ القول: أنّ تغايرَ حركة حرف - وليس تغاير حرف- كان فيه مراقبة دقيقة لخصوص سياق القول، وعموم الحال كله، وهو -كما ترى- من كريم العطاء القرآني في قراءاته؛ وسبحان مَن لا تتناهى أسرار كلامه!

---

(١) الدر المصون، بتصرف٥/٥٨٨، وانظر: تفسير البيضاوي٣/٥٤، وأبا السعود٤/١٤.
(٢) ينظر: في ظلال القرآن لسيد قطب٣/١٤٣١، ط: دار الشروق- القاهرة.

الموضع الآخر:

قال تعالى: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات:8]، قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ مشدَّدة، وقرأ الباقون ﴿لَّا يَسْمَعُونَ﴾ خفيفة.(١)

قال الزمخشريّ: "الضميرُ في ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ لكلِّ شيطانٍ؛ لأنَّه في معنى الشياطين، وقُرِئ بالتخفيف والتشديد، وأصله: (يَتَسَمَّعُون)، والتَّسَمُّعُ: تطَلُّب السَّماع، يُقالُ: تسمَّعَ فسمِعَ، أو فلم يسمعْ، وعن ابنِ عباسٍ ﷺ: (هم يَتَسَمَّعُون، ولا يَسْمَعون)، وبهذا يُنصَرُ التّخفيفُ على التشديد"(٢)؛ قال الطيبي:" وذلك أنَّه أثبتَ التَّسَمُّعَ، فلا يَبْقى للنَّفي في قراءة التشديد معنًى."(٣)

نصر الزمخشريُّ قراءةَ التّخفيف على قراءة التَّشديد، وهو في صنيعه وتعليله متابعٌ الفراء والطبريَّ؛ يقول الطبري: "وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه بالتَّخفيف؛ لأنّ الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه أن الشياطين قد تتسمع الوحي، ولكنها ترمى بالشهب لئلا تسمع"(٤)، في الوقت ذاته نصر أبوعبيد قراءة التشديد، " واحتجّ في ذلك أنّ العرب لا تكاد تقول: سمعت إليه، ولكن تسمَّعت إليه."(٥)

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات ص٥٤٧، النشر في القراءات العشر ٣٥٦/٢.

(٢) الكشاف٣٣٥/٣.

(٣) حاشية الطيبي على الكشاف ١٢٠/١٣.

(٤) تفسير الطبري ١٢/٢١، وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٢/٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس٢٧٨/٣، وأبو عبيد: القاسم بن سلّام الأنصار (ت:٢٢٤هـ)، أول من جمع القراءات في كتاب، أخذ عن ابن الأعرابي والكسائي والفرّاء وغيرهم. له من التصانيف: غريب القرآن، غريب الحديث، معاني القرآن، القراءات...، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٥٢/٢، ط: المكتبة العصرية – لبنان، د.ت.

ما وردَ عن ابن عباس لا يُعاندُ القراءةَ؛ حيث اختلافُ الزمان، وتباينُ الأحوال:

قولُ ابن عباس لا يتصادمُ مع قراءة التّشديد بنفي التَّسمع؛ وذلك لاختلاف الأوقات، وتباين الأحوال فيها؛ حالُ الشياطين في تسمُّعهم قبل بعثته ﷺ يختلف عنه بعد بعثته ﷺ؛ قبل البعثة كان مُتاحا لهم التَّسمُّع، وكان لهم مقاعد، لكن بعد البعثة تغيَّر الحالُ وتبدَّل، وحيل بينهم وبين استراق السمع؛ فأُرسلت عليهم الشهب؛ وهذا ما أنكرته الشياطين، وارتاعت له! قال سبحانه: ﴿ **وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا** ﴾ [الجن: 8، ٩]، يقول ابن كثير: "يخبر تعالى عن الجنِّ حين بَعَثَ اللهُ رسولَه محمدًا ﷺ، وأنزلَ عليه القرآنَ، وكان من حِفْظِه له أنّ السّماءَ مُلِئت حرسا شديدا، وحُفِظَتْ من سائر أرجائها، وطُرِدَت الشياطين عن مقاعدها التي كانت تقعد فيها قبل ذلك؛ لئلا يسترقوا شيئا من القرآن، فيُلْقُوه على ألسنة الكهنة، فيلتبس الأمر ويختلط، ولا يدرى من الصادق."(١)

تجسيدُ القراءتين حال الشياطين قبل البعثة، وبعدها:

بانَ من ذلك وجهُ كلام ابن عباس رضي الله عنهما، وعليه فقراءةُ التخفيف بنفي السَّمْع- وإثباتُ التَّسَمُّع ضمنًا- ناظرةٌ إلى ما كانوا عليه قبل البعثة، أما قراءةُ التشديد بنفي التَّسَمُّع؛ بعدم تمكنهم من تطلب السمع وتكلفه، ومن باب أولى نفي السماع فناظرةٌ إلى ما آل إليه حالُهم بعد البعثة، "وحرفُ (إلى) يُشير إلى تضمين فعل ﴿ **يَسَّمَّعُونَ** ﴾ معنى: (ينتهون، فيسمعون)؛ أي: لا يتركهم الرميُ بالشُّهُب منتهين إلى الملأ الأعلى انتهاءَ الطالب المكانَ المطلوبَ، بل تدحرُهم قبل وصولهم، فلا يتلقفون من علم ما يجري في الملأ الأعلى الأشياء مخطوفةً غيرَ مُتبيَّنَة، وذلك أبعدُ لهم من أن يسمعوا؛ لأنهم لا ينتهون فلا يسمعون."(٢)

(١) تفسير ابن كثير ٨/٢٤٠.
(٢) التحرير والتنوير ٢٣/٩٢.

تعاضد القراءتين في ردْع الشياطين:

ويمكن القولُ من وجهٍ آخرَ، وذلك على أنّ السياقَ معقودٌ للحديث عن حالهم بعد البعثة؛ مجيءُ الفعل على هاتين الصورتين ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ ..لَّا يَسْمَعُونَ﴾ وراءه دلالة ومغزى لا تكون لو اكُتفي بإحداهما؛ إذ من خلالهما نُفِي عنهم تطلب السماع، أو محاولة التمكن منه، ونفي عنهم السماع صراحةً؛ فتكون العَلاقةُ بين القراءتين علاقةً تصاعدية في بيان مآل حالهم مع بعثته ﷺ.

ثم تأمل دقة دلالة التَّعدية بالحرف على قراءة التَّخفيف، فقد يقال – في غير القرآن–: (لا يَسْمَعُونَ الْمَلأَ الأَعْلَى) بالتعدية المباشرة، والمادةُ وردتْ عن العرب متعديةً بنفسها وبحرف الجر، وليست مقصورةً على التَّعدية المباشرة؛ كما قال أبوعبيد؛ في اللسان: "يُقَالُ تَسَمَّعت إليه، وسَمِعْتُ إليه، وسَمِعْتُ لَهُ."(١)

وما جاء عليه النظمُ القرآنيُّ من التعدية غير المباشرة فيه تضمينُ (السَّمع) معنى: (الإصغاء)، وذلك لإفادة معنى: (الميل)؛ يقال: صغيت إلى كذا؛ أي: ملت إليه، و"الفرقُ بين السَّمع والإصغاء: أنَّ السمعَ هو إدراك المسموع...، والإصغاءَ هو طلب إدراك المسموع بإمالة السمع إليه، يقال: صغا يصغو إذا مال وأصغى غيره، وفي القرآن ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤] أي: مالت، وصغوك مع فلان أي: ميلك."(٢)

أي إنّ التّعديةَ غيرَ المباشرة تولَّد عنها ليس نفْي السماع عنهم فحسب، وإنما نفي إمكانية الوصول لمحله؛ "مبالغةً لنفيه، وتهويلاً لما يمنعهم عنه."(٣) وفي ذلك تأكيد للمعنى على قراءة التشديد، ولقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء:٢١٢].

---

(١) لسان العرب؛ مادة: (سمع) ٨/ ١٦٢.

(٢) الفروق اللغوية تح: محمد إبراهيم سليم ص٨٩، ط: دار العلم والثقافة– القاهرة، وانظر: لسان العرب؛ مادة: (صغا) ١٤/٤٦١.

(٣) تفسير البيضاوي ٥/٦.

فاصلةُ المطلب:

- مَوضِعا اعتراضِ جارِ الله على ما تعاقَبَ من قراءاتٍ على حركةِ بِنيةِ الكلمةِ كان في أحدِهما مرجحًا، وفي الآخرِ ناصرًا.

- هو في الموضعين مسبوقٌ بالفراء والطبري، ومُتابِعٌ لهما.

- في الوقت الذي يُرجِّحُ فيه الزمخشري، أو غيره قراءةً ترى في المقابل مَن يُضعِّفُها، وينصرُ غيرَها!

- بالوقوف البيانيّ مع الموضعين بانَ أنَّ تعدُّدَ القراءاتِ كَمُن فيه مُراعاةُ خَصُوصيةِ السِّياقِ، وعمومِ الأحوال، وتعدُّدِها.

(المبحث الثاني)

(التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة على الموقع الإعرابي للكلمة)

سبعةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزمخشريُّ بالتّضعيفِ والتَّرجيحِ على قراءاتٍ متواترةٍ، تَعاقَبتْ على الموقعِ الإعرابيّ للكلمة، يتناولُها البحثُ بالمعالجةِ والتَّحليلِ؛ مُوضِّحًا – قدْرَ المُستطاع– سِرَّ اعتراضِ جارِ الله؛ مُبرِزًا وَجْهَ بَلاغتِها من خلال تَبَصُّرِ سياقِ القول، ومقصودِ آي الذِّكر الحكيم.

(الموضع الأول)

قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء:١]

قراءةُ الجمهور ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾ بنصب الميم، وقراءةُ حمزة بجرِّها.(١) يقول الزمخشري: "والجرّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد...، وقد تُمحِّل لصحَّة هذه القراءة بأنَّها على تقدير تكرير الجار، ونظيرُها: «**فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ**»".(٢)

وقال في المُفَصَّل: "وقراءةُ حمزةَ ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ ليست بتلك القويَّةِ".(٣)

اعتراضُ الزمخشريّ على القراءة مَنبَتُه اتِّباعُ رأي البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المجرور؛ دون إعادةِ الجارّ؛ خلافًا للكوفيين؛ فقد

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٢٢٦، النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧.

(٢) الكشاف بتصرف وحذف ١/٤٩٣.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب؛ تح: د. علي بو ملحم ص١٦٢، ط: مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى١٩٩٣.

أجازوه[١]، وقد سبق الزمخشريَّ في اعتراضه الفراءُ، والطبريّ، والزجاج، وقال الآلوسي:" وأول من شنَّع على حمزةَ في هذه القراءةِ أبو العباس المبرد؛ حتى قال: لا تحل القراءة بها."[٢]

والأيمة دافعوا[٣] عن قراءة حمزة؛ بأنها ثابتة بالأسانيد المتواترة، ثم أتوا من الشواهد بما يوافقها، ويعضد وجهة الكوفيين؛ وأنّ اللغة أوسعُ مما قعَّده نحاة البصرة، ثم إنَّ القراءةَ لا تَتبَع العربيَّةَ، بل إنّ العربيَّةَ هي التي تتبعُ القراءةَ.

وقبل الوقوف بيانيًّا أُشيرُ إلى أنه لاحَ في هذا الموضع سرُّ هجوم أبي حيان وحدَّتِه الدائمة على الزمخشريّ؛ وأن ذلك لاعتزاله، وذلك في موقفه من اعتراض ابن عطية على القراءة؛ يقول: "وأمَّا قولُ ابن عطية: وَيَرُدُّ عندي هذه القراءَةَ من المعنى وجهان، فجسارةٌ قبيحةٌ منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه... وجسارتُه هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم."[٤]

<u>تعانق القراءتين في بيان منزلة الرحم، ومقصد السورة</u>:

كلمة **(الأرحام)** وردت فيها قراءتان متواترتان (النصب، والجر)، تكاثرت من خلالهما أوجهُ الإعراب وتعددت، وهي أوجهٌ وإن كانت تصحُّ نحويًّا، ولها محمَلٌ إعرابيٌّ، لكنه- فيما أحسب- يأباها تبصُّر فقه سياق النص الحكيم،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين٢/٣٧٩، شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٧٧ ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ط ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٢) روح المعاني٢/٣٩٥، وانظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح: د. محمد أحمد الدالي ٢/٩٣١، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م. وليس فيه عبارة:**(لا تحل القراءة بها)**، وما أبصرتُه:**(وهذا مما لا يجوز عندنا)**.

(٣) وخاصة ابن مالك وأبوحيان، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي٣/١٢٤٩، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط: الأولى، البحر المحيط٣/٤٩٧، وما بعدها.

(٤) البحر المحيط بتصرف وحذف٣/٥٠٠، وانظر: المحرر الوجيز ٢/٥.

و"لا يجوز أنْ يُحمَلَ كلامُ الله ﷻ بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابيّ الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما"(١)، وإنما ينبغي تدبُّر ما يتناغى منها مع سياق القول، ومقصوده.

ومن ثمَّ فالأزهرُ من هذه الأعاريب، والمُختارُ منها قولان؛ إذ تُبصِرُ من خلالهما ملمحًا بيانيًّا، تتعانق دلالتُه مع سياق الآية، ومقصودِ السورة الكريمة.

قراءةُ النَّصب ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ عطفا على الاسم الكريم؛ أي: واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها؛ فإنّ قطيعتَها مما يجب أن يُتَّقَى، أو اتقوا إضاعَةَ حقِّهَا. وقراءةُ الجرِّ ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ عطفًا على الضمير المجرور في ﴿ بِهِۦ ﴾؛ والتقدير: واتقوا الله الذي تعظمونه والأرحام؛ لأنَّ سؤالَهم بها تعظيمٌ لها، وهي دلالةٌ موافقة لما كان عليه حالُهم من المناشدة بالله والرحم؛ فكانوا يقولون: أسألُك بالله وبالرَّحِم.(٢)

من خلال ما نَتجَ عن هذين الوجهين من معنى تَستبينُ منزلةُ الرحم، وفضلها عند الله ﷻ وأنها عنده بمكان؛ إذ جعل الأمر بتقواها مقرونا بتقواه ﷻ، ولم يأتِ ذلك بتكرار الأمر؛ إنما جاء من مادَّة واحدة **(اتقوا)**؛ فمن رحمها جاء كلا الأمرين! والتعبير مشاكلٌ لما ورد عنه ﷺ في الحديثِ القدسيّ: «**أَنَا اللَّهُ، وَأَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَشَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ**».(٣)

ثم إنه لم يكتف بالأمر بتقواها؛ إنما جاء تذكيرُهم بتعظيمهم لشأنها –قراءة حمزة – وأنه بلغ من حرمتها عندهم أن يسأل بها بعضهم بعضا، فإذا كان هذا

(١) التفسير القيم لابن القيم ص٢٧٧، تح: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، ط: دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى١٤١٠هـ.

(٢) ينظر: تفسير أبي السعود١٣٩/٢، الدر المصون٥٥٤/٣، التحرير والتنوير٢١٨/٤.

(٣) سنن الترمذي، تح: بشار عواد معروف، أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في قطيعة الرحم، عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا، رقم:(١٩٠٧) ٣٧٩/٣، ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: ١٩٩٨م.

حالكم فلا تهملوا حقها، ولا تقطعوه، ولا تعتدوا على الأيتام من إخوتكم، وأبناء أعمامكم؛ حتى لا تناقض أقوالكم أفعالكم![1]

واستدعاءُ السِّياقُ للأرحام في صَدْرِ السُّورةِ، ثم إحاطتُها بنسيج قويٍّ في الأمر بتقواها – تواؤُمٌ وتعاضد مع ما جاء عليه مقصدُها؛ قال البقاعيّ: "مقصودُها الاجتماع على ما دعَتْ إليه السورتان قبلها من التَّوحيد، وكان السببُ الأعظمُ في الاجتماع والتواصل – عادة – الأرحام ... ولأن بالاتقاء فيهن تتحقَّقُ العفّةُ والعدل الذي لبابه التوحيد."[2]، وقال الطّاهرُ: "وقد اشتملت على أغراض وأحكام كثيرةٍ أكثرُها تشريعُ معاملات الأقرباء وحقوقهم، فكانت فاتحتُها مناسبةً لذلك بالتذكير بنعمة خلق الله، وأنهم محقوقون بأن يشكروا ربَّهم على ذلك، وأن يراعوا حقوقَ النَّوع الذي خلقوا منه، بأن يصلوا أرحامهم القريبة والبعيدة".[3]

ومعلومٌ أنّ " لكلِّ سورة من سور القرآن الكريم ... مفتتحًا من الآي يكون استهلالا بديعًا مشيرًا إلى جوهر المعنى الكليّ الذي يقوم في السورة"[4]، و"استبصارُ دلالة المطلع على المقصود إنَّما يكون بالتأمل والتدبر وفقا لأصول علوم البلاغة المعاني والبيان".[5]

القول بتقدير تكرار الجار:

عودٌ لقول جار الله: "وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار"، وليس الزمخشريُّ وحدَه مَن قال به؛ إنما هو تقديرُ كثير من النحويين

(١) ينظر: تفسير أبي السعود١٣٩/٢، التحرير والتنوير٢١٨/٤.
(٢) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور بتصرف وحذف٨٨/٢.
(٣) التحرير والتنوير٢١٣/٤.
(٤) الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن د. محمود توفيق محمد سعد ص٢١١، ط: الأولى١٤٢٤هـ.
(٥) العزف على أنوار الذكر د. محمود توفيق محمد سعد حاشية رقْم:(٣) ص٧٩، مطبعة دار الكتب الجامعية، ط: الأولى١٤٢٤هـ.

والمعربين من قبل ومن بعد!!

لنطرح هذا التساؤل: لِم لمْ يأتِ على ذلك البيانُ العالي؛ فيقال – في غير القرآن–: (واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام)، ويكون بذلك ماشيًا على مشهور القاعدة؟! وقد وردَتْ على ذلك آياتٌ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ ﴾[الزخرف:٤٤]، وقوله: ﴿ فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [القصص:٨١].

والجوابُ: أنه لو جاء الكلام بإعادة الجار لفات وجهُ العطف على لفظ الجلالة، وما ترتب عليه من معنًى؛ فتعطَّلَت فائدةُ العطف، وقصر حبلُ المعنى عند دلالة واحدة! ولله درُّ شيخ الصنعة؛ إذ قال: "رُبَّ حَذْفٍ هو قِلادَةُ الجِيد، وقاعدةُ التَّجويد"![1]

(الموضع الثاني)

قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴾ [الأنعام:١٣٧]

قرأ الجمهور ﴿ زَيَّنَ ﴾ بفتح الزاي، ونصب ﴿ قَتۡلَ ﴾، ورفع ﴿شُرَكَآؤُهُمۡ﴾، وخفض﴿ أَوۡلَٰدِهِمۡ ﴾، وقرأ ابنُ عامر: ﴿زُيِّنَ﴾ بضم الزاي، و﴿قَتۡلُ﴾ بالرفع، و﴿أَوۡلَادَهُمۡ﴾ بالنصب، و﴿شُرَكَائِهِمۡ﴾ بالخفض.[2]

قال الزمخشري: "وأما قراءةُ ابن عامر: ﴿قَتۡلُ أَوۡلَادَهُمۡ شُرَكَائِهِمۡ﴾ برفع **(القتل)**، ونصب **(الأولاد)**، وجرّ **(الشركاء)** على إضافة **(القتل)** إلى **(الشركاء)**، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا؛ كما سمج وردّ **(زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزادَة)**، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف **(شركائهم)** مكتوبًا بالياء. ولو قرأ بجر

(١) دلائل الإعجاز ص١٥١.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٢٧٠.

(الأولاد والشركاء) – لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم – لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب."[١]

اعتراضُ الزمخشريِّ مبناه اتِّباعُ رأي جمهور البصريين في عدم جواز الفصل بين المتضايفين سوى بالظرف والجار والمجرور[٢]، وعجيبٌ أنْ تتحكَّمَ فلسفةٌ بصريَّةٌ في تلك العقليَّةِ الزمخشريَّةِ! فتُغلِقَ عليه منافذَ الإبداع التي اعتادها كشافُه! ثم تَذهبَ به للطَّعن في القراءة، واتِّهامِ القارئِ!!

والقضيةُ لن أتعرضَ لها نحويًّا؛ فقد أَشبعَتْ كُتبُ النَّحوِ وإعرابِ القرآن القولَ فيها، وانبرى الكثيرُ دِفاعًا عن القراءة والقارئ![٣]

لكنه قبل الوقوف البياني مع القراءة يتعجب البحث من صنيع أبي حيان – رحمه الله – فقد رمى جارَ الله بأنَّه أعجميٌّ ضعيفٌ في النَّحو!! ومن يُطالع مقدمة البحر يبصر ثناءه عليه؛ بأنّه أجلُّ مَن صنَّفَ في علم التفسير، وأنه فيه الغايةُ التي لا تُدرَك؛ متمكِّنٌ من علمَي المعاني والإعراب! إلى أن وصَلَ به القولُ:" فمُعتَقَرٌ إساءتُهُ لإحسانِه، ومصفوحٌ عن سَقَطِه في بَعضٍ؛ لإصابتِه في أَكْثرِ تِبْيَانِه"[٤]!!

ثم إن الزمخشري لم يكن أول من اعترض على القراءة أو أنكرها؛ فالإمام الطبريُّ يُعدُّ أول من اعترض عليها؛ قال ابنُ الجزري: "وأولُ مَن نعلمُه أنكَرَ هذه القراءةَ، وغيرَها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابنُ جرير

(١) الكشاف٢/٥٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري٢/٣٤٩، ط: المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي تح: عبد المنعم أحمد هريدي٢/٩٧٩، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الدر المصون ٥/١٦٢وما بعدها، التحرير والتنوير ٨/١٠٢، ١٠٣.

(٤) البحر المحيط١/٢٠، وانظر الصفحة قبلها.

الطبريّ"[١]؛ فهو لا يستجيز غير قراءة الجمهور، ووصف ما خالفها بالفساد![٢]، كذلك أنكرها الفراء[٣]، ونقل أبو حيان وصف ابن عطية القراءة بأنها ضعيفة في استعمال العرب، ونعت أبي علي الفارسي بأنه قبيح قليل في الاستعمال، بل زاد أبو علي بقوله: "ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى"[٤]! ويكتفي أبو حيان في الرد عليهما بأنه (لا التفات إلى قولهما)، ولمْ ينعتْهما بما نعت به الزمخشري!!

تكامل القراءتين في بيان سفه المشركين في شدة خنوعهم لشياطينهم:

إذا كان " علماءُ الإسلام ساقوا من الشواهد والأدلة على تواتر القراءة، وشد أزرها من منثور العرب ومنظومهم"[٥]، فإن ذلك الصنيع غير كاف تجاه نص الإعجاز؛ إذ إنه ليس بحاجة إلى تخريج أو تأويل؛ بل نحن بحاجة إلى استبصار أنوار دلالات قراءاته، وما يسكنها من معانٍ تتناغى وسياقاتها، وتتعاضد جميعًا لإبراز مقصود البيان المعجز!

وللوقوف على تلاقي المعنى، وتكامله في القراءتين لا بد من استبصارِ حَرَكةِ المعنى معهما، والإعرابُ خيرُ معينٍ على ذلك؛ فهو دليلُ المعاني وهاديها! قراءةُ الجمهورِ ﴿ زَيَّنَ ﴾ بالبناء للمعلوم، و﴿ قَتْلَ ﴾ مفعول به مقدَّم منصوب، و﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ فاعل مؤخر، و ﴿ أَوْلَٰدِهِمْ﴾ مجرور بإضافة ﴿ قَتْلَ ﴾ إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله؛ فالمعنى: **(زَيَّنَ الشُّرَكاءُ لِكَثيرٍ مِن المُشْرِكين أنْ يَقْتلُوا أَوْلادَهُم).**

أمَّا قراءةُ ابنِ عامر: **﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾**

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٢/١٣٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧.

(٤) الحجة للقراء السبعة٣/٤١١، وانظر: المحرر الوجيز ٢/٣٥٠، والبحر المحيط٤/٦٥٧، ٦٥٨.

(٥) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة بتصرف وحذف ص١١١.

ببناء الفعل ﴿زُيِّنَ﴾ لما لم يُسمَّ فاعله، ورفع ﴿قَتْلُ﴾ على أنّه نائبُ فاعل، ونصب ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ على أنه مفعول به لـ(قتل)، وجرّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ على إضافة (**قتل**) إليه من إضافةِ المصدرِ إلى فاعِلِه، والمَعنى: (**أَنَّ مُزَيِّنًا زَيَّن لِكثيرٍ من المُشْركِين أنْ يَقْتُلَ شُرَكاؤُهُم أَوْلادَهُم**).(١)

وبتَبَصُّرِ حَركَة المعنى في مجموعِ القراءتين يَتبيَّنُ أنَّ ثلاثةَ عناصرَ لها فاعليَّةٌ في بروز الحدث، وهي على – حسَب قوتِها وفاعليتِها-: (**الشركاءُ – المُشركون – الأولادُ**).

– (**الشُّركاءُ**) أُسنِد إليهم حدثان، أو فعلان؛ هما: (**التزيين بالقتل، وإيقاع القتل**)، والأول إسناد حقيقيّ، والثاني مجاز عقلي بعَلاقة السببية؛ دلالة على تمكنهم من الإغواء والتزيين للمشركين!

–(**المشركون**) أسند إليهم حدث أو فعل (**القتل**)، ووقع عليهم حدث أو فعل، وهو: (التزيين).

– (**الأولاد**) وقع عليهم حدث واحد، أو فعل واحد؛ (**القتل**).

أي إنَّ نِتاجَ معنى القراءتين مُرشِدٌ إلى استحواذِ الشُّركاءِ (**الشياطين**) على الموقف، وأنّ هيمَنَتَهم طاغيةٌ جلية؛ إذ إنَّها هيمنةُ قولٍ؛ (**التزيين للمشركين**)، وهيمنةُ فعلٍ؛ (**إيقاع القتل بأبنائهم**)، كذلك تُنتج القراءتان خور وسفه عقولِ المشركين، فلم يكن لهم سلطانٌ على نفوسهم أو عقولهم؛ فهم لشركائهم منقادون، ولأوامرهم مستسلمون ومذعنون! وقد وقعتْ فلذاتُ أكبادهم ضحيةَ تبعيتِهم وجهلِهم؛ فكيف بهم في سائر شؤونهم، وأحوالِهم؟!

ولا تعجب من أن يكون هذا المعنى المترتب على القراءتين من أغراضِ السُّورةِ، ومن مقاصِدِها الجليَّةِ التي دارت حوله آياتُها؛ قال الإمام الطاهرُ:" وهي أجمعُ سُور القرآنِ لأحوال العربِ في الجاهليَّة. وأشدُّها مُقارعَةَ جِدالٍ لهم، واحتجاجٍ على سَفاهةِ أحوالِهم من قوله: ﴿ **وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ**

(١) ينظر: البحر المحيط٤/٦٥٧، التحرير والتنوير٨/١٠٢.

﴿نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وفيما حرَّموه على أنفسهم مما رزقهم الله."[١]

والإمامُ البخاريُّ أورد في كتاب: (المناقب)، باب: (قصة زمزم، وجهل العرب) قَوْلَ ابنِ عبّاسٍ ﷺ: «**إِذَا سَرَّكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ، فَاقْرَأْ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةٍ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾** إلى قوله: **﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾** [الأنعام:١٤٠] ».[٢]

وقد لاحت هذه الظاهرةُ في كثير من آيات السورة؛ أكتفي بالدلالة على بعضٍ منها، قال سبحانه: ﴿ **وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ [الأنعام:٢٢]، ﴿ **وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ [الأنعام:٩٤]، ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾ [الأنعام:١٠٠]، ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴾ [الأنعام:١٢١]

ومن ثم يمكننا التساؤل: أكانت قراءةُ الجمهور وحدَها كافيةً في تصويرِ وإبرازِ هذا المعنى الذي شاع في جنبات السورة؟ ثم يكون الاكتفاءُ في توجيه قراءة ابن عامر بأنْ نَشُدَّ من أزرِها؛ بتصويبها وتصحِيحها؟!

(الموضع الثالث)

قال تعالى: ﴿ **إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۚ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ [التوبة:٤٠]

---

(١) التحرير والتنوير ٧/١٢٥.

(٢) صحيح البخاري؛ رقم:(٣٥٢٤)، ص٥٩٣.

قرأ الجمهور ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾ بالرفع، وقرأها يعقوب بالنصب[١]، في الكشاف: "وقُرِئ ﴿وَكلمَةَ اللَّـهِ﴾ بالنصب، والرفعُ أوجَه"[٢]؛ قال الطيبي: "لأنه يدلُّ على الثبوت والدوام، وأنَّ الجعلَ لم يتطرق على كلمة الله، وأنها في نفسها عاليةٌ، وفيه إشارةٌ إلى قِدَم كلماتِ الله".[٣]

رجَّح جارُ الله قراءةَ الرفع لمآل المعنى معها، والطيبيُّ أبانَ وجهَ كلامِه، ووجهَةَ مقصدِه، وقد سبق الفراءُ الزمخشريَّ بقوله: " ولست أستحبُّ ذلك"[٤] يعني النصب، وصرَّح العكبريُّ بضعفه.[٥] ومُشكِلُ القراءةِ أنَّها تعطف ﴿وَكلمَةَ اللَّـهِ﴾ على ﴿ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وهذا يعني أنَّ كلمة الله كانت سُفْلى، فصارت عليا!

بلاغة العطف مع تغاير دلالة المعنى:

القراءةُ متواترة ثابتةٌ، أما ما نصَّ عليه الأيمةُ – رحمهم الله – من محمل المعنى، ومآله معها، فلا أُبصر فيه ثمَّة ثبوتًا أو تواترًا! فللعطف منحًى آخر في الدلالة والتوجيه.

بيانُ ذلك: أنّ ما ذكروه ليس مقصدَ العطف ومرادَه؛ إذ إنَّ **(الجَعْلَ)** له عدّةُ معانٍ؛ منها: **(التصيير، والحكم والتقدير)**؛ ومن ثم تتغاير دلالةُ العطف، ومآلُ المعنى في اعتبار المقصود من الجعل؛ هو مع كلمة الذين كفروا تصييرٌ.. ومع كلمة الله حكم وتقرير![٦] وعليه يكون مآل المعنى: **(وصيّر كلمة الذين كفروا سفلى، وحكم وقدر لكلمته أن تكون هي العليا)**؛ وهذا

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٩.
(٢) الكشاف ٢/١٩١.
(٣) حاشية الطيبي على الكشاف ٧/٢٥١، وانظر: حاشيه الشهاب ٤/٣٢٧.
(٤) معاني القرآن ١/٤٣٨.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٥.
(٦) ينظر: شذرات الذهب دراسة عربية في بيان القرآن الكريم د. محمود توفيق محمد سعد ص١١٨، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

استثمارٌ لدلالة المعاني المستكنة في الكلمة، وهو ضرب من إعجاز القرآن في إيجازه!

يقول الإمام الطاهرُ في المقدمة التاسعة (في أن المعاني التي تتحملها جُمل القرآن تعتبر مرادة بها): "والذي يجب اعتمادُه أن يُحمَلَ المشتركُ في القرآن على ما يحتمله من المعاني...، وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني التي يذكرها المفسرون، أو ترجيح بعضها على بعض.

وقد كان المفسرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل، فلذلك كان الذي يرجح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من القرآن، يجعل غير ذلك المعنى ملغى. ونحن لا نتابعهم على ذلك بل نرى المعانيَ المتعددةَ التي يحتملها اللفظ دون خروج عن مهيع الكلام العربي البليغ – معانيَ في تفسير الآية".(١)

وهذا المنزَعُ في التوجيه أَحَبُّ إليَّ من القول بأنّ الكلام على تكرار الفعل، والتقدير: **(وجعل كلمة الله)**(٢)؛ إذ إنه فضلا عن الإيجاز الذي جاء عليه بيان القرآن، أستروحُ فارقًا دلاليًّا بين القول بتكرار اللفظ، وبين أن يُحمَلَ اللفظُ ذاتُه على أكثرَ من دلالة؛ فما جاء عليه نظم القرآن تُبصر فيه لفظًا واحدًا كانت بها كلمةُ الذين كفروا سفلى وكلمةُ الله عليا، وما كان ذلك من خلال كلمتين؛ فالشيءُ الواحد يكمن فيه خير ونجاة للمؤمنين، وشرٌّ وهلاك للكافرين، وما يعلمُ جنودَ ربِّك إلا هو!

وثمة منحًى آخر في تأويل العطف، أَسْتَهدِي فيه بتبَصُّر سياق تنزُّل آي الذكر الحكيم؛ فقبل الآية قولُه تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝٣٨ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا**

(١) التحرير والتنوير بتصرف وحذف ٩٩/١، ١٠٠.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٦/٣.

غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ..﴾ [التوبة ٣٨ :٤٠]

وهذه الآياتُ نزلت في غزوة تبوك، وسُميت بغزوة (العسرة)؛ لما أصاب المسلمين فيها من ضيق اليد بالنفقة؛ أمرهم ﷺ بالنفير إليها في الصّيف، حين اخْتُرِفَت النَّخلُ، وطَابت الثِّمارُ، وَاشْتهَوا الظِّلالَ، وشقَّ عليهم المَخْرَجُ[1]؛ فاستحثَّ اللهُ المؤمنين واستنفرَ هممَهم واستنهضَها، وعاتَب مَن حصل منه تثاقُل، وعدم خروج للجهاد؛ فهو ﷻ متكفلٌ بنصرة نبيه، وإعلاء كلمته، سواء امتثلتم لأوامره، أو خالفتموها!

فمن هذا السياق تُستمَدُّ دلالةٌ أخرى من القراءتين؛ قراءةُ الرفع بدلالتها على معنى الثبوت ناظرةٌ إلى كلمة الله باعتبار ذاتِها؛ فهي عاليةٌ في ذاتها وشأنها؛ لا يشوبها نقص، ولا يعتريها وهن، وقراءةُ النصب، ودلالتها على التغيُّر ناظرةٌ إلى معنى العلو المصيرة إليه من حيث أتباعُها والمدافعون عنها، والرافعون رايتَها! وفي ذلك إشارةٌ إلى استنهاض الهمم، وشحذ العزائم؛ للجهاد في سبيله، والله أعلم.

(الموضع الرابع)

قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور:٢]

قراءةُ العامة برفع ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾، و﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾، وثمَّة قراءةٌ شاذّةٌ لعيسى بنِ عمر، وابنِ أبي عبلَةَ بنصبِهمَا.[2]

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٤/٢٥٣.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوَيْه ص١٠٢، المحتسب لابن جني ٢/١٠٠.

قال الزمخشري: "﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ رفْعُهما على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ عند سيبويه؛ كأنَّه قيلَ: (وفيما فرضَ عليكم السّارقُ والسارقةُ)؛ أي: حكمهما، ووجْهٌ آخرُ؛ وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبرُ: ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، ودخولُ الفاءِ لتضمنهما معنى الشّرط؛ لأنّ المعنى: (والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما)، والاسم الموصول يضمن معنى الشرط.

وقرأ عيسى بنُ عمر بالنصب، وفضلَّها سيبويه على قراءة العامّةِ لأجل الأمر؛ لأنّ **(زيدًا فاضربه)** أحسن من **(زيدٌ فاضربه)** ".[1]

وقال في موضع النور: "رفعُهما على الابتداء، والخبر محذوف عند الخليل وسيبويه، على معنى: فيما فرض عليكم ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ أي: جلدهما، ويجوز أن يكون الخبر: فَاجْلِدُوا، وإنما دخلت الفاء لكون الألف واللام بمعنى الذي وتضمينه معنى الشرط، تقديره: التي زنت، والذي زنى فاجلدوهما، كما تقول: مَنْ زنى فاجلدوه، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ﴾.

وقُرِئ بالنصب على إضمار فعلٍ يُفسِّرُه الظاهر، وهو أحسنُ من سورة أنزلناها لأجل الأمر".[2]

ينقُل الزمخشريُّ عن سيبويه تفضيلَ قراءةٍ شاذَّة على قراءة متواترةٍ؛ ثم لا يكونُ منه تعليق أو تعقيبٌ؛ وإنما أوردَ تعليلَ التّفضيل! فبانَ بذلك أنه يسير على الدَّربِ نفسِه، ويسلكُ الوِجْهةَ نفسَها في تفضيلِ قراءةِ النَّصب على قراءة الرفع، ثم تُبصر تصريحَه بحُسْن النصب في موضع النور.

ولا سبيلَ للوقوف البيانيّ مع قراءة الرَّفع إلا بالتثبُّت أولا من موقف سيبويه؛ هل -كما أورد الزمخشريّ - النصب عنده أحسنُ من الرفع؟

(١) الكشاف١/٦١١، ٦١٢.
(٢) السابق٣/٤٧،٤٦.

مَدى صِحَّة نِسبَة تَفضيل النَّصبِ لِسيبويه:

يقول سيبويه: "وأمّا قوله ﷻ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ ﴾[محمد:١٥]، ثمّ قال بعدُ: ﴿ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ ﴾ [محمد:١٥] فيها كذا وكذا. فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخبارًا وأحاديثَ؛ فكأنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوِه، والله تعالى أعلم.

وكذلك ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾؛ كأنه لمّا قال جلّ ثناؤه: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا ﴾ [النور:١] قال: "في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي"، أو "الزانيةُ والزانِي في الفرائض"، ثم قال: ﴿ فَٱجۡلِدُواْ ﴾، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ، كما قال:

وقائلةٍ: خَوْلانُ، فانْكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ. وكذلك: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾؛ كأنه قال: و "فيما فرض عليكم السارقُ والسارقةُ"، أو "السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم"، فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ. ويحمل على نحوٍ من هذا ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ ﴾ ...

وقد قرأ أناس: ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ ﴾، و﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ﴾، وهو في العربيّة على ما ذكرتُ لك من القوَّة. ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع".(١)

بتبصُّر النّصِّ يستبينُ المحمل السليم لوجهة سيبويه، وجليٌّ أنّ ما أورده جارُ الله عنه هو آخرُ ما تحدّث به، وليس كلَّ ما تحدث به!

وبالنظر في عموم كلام شيخ النحاة يتبين أنّ محزَّ كلامِه، ولبابَ قولِه مَكمنُهُ – كما أبانَ السيرافي، وابن المنير – في التفرقة بين أمرين:

الأول: إذا تقدَّمَ الاسمُ على الفعل، والفعلُ في هذه الحال مراعًى، والاسمُ

(١) الكتاب بتصرف وحذف ١/١٤٢:١٤٤.

المتقدِّمُ مبنيٌّ عليه، فالاختيارُ النصب، ويكون الكلامُ جملةً واحدة لا جملتين.

الآخر: إذا تقدَّمَ الاسمُ على الفعل، وكان الفعلُ غيرَ مراعى، إنما جاء طارئًا على الاسم، ولم يَنظر الاسمُ إليه؛ ففي الكلام إضمارٌ، فالوجهُ حينئذٍ الرفعُ، وعليه فالكلامُ جملتان، لا جملة واحدة.

فلكلٍّ من الرفع والنصب اعتبار ووجهة، وعليه جاءت الآيتان بالرفع على الوجهة الثانية، التي لم يعتمد فيها الاسم المتقدم على الفعل؛ وأَمْعِن النظرَ في عبارة الفراء: "وأمّا قوله: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ فوجهُ الكلام فيه الرفع؛ لأنه غير موقت"[(١)]، وقوله: **(غير موقت)** أي: غير مبني على الفعل، وغير محمول عليه؛ ومن ثم ليست الآية من قبيل باب الاشتغال؛ إذ لو كانت منه لكان الوجه النصب.

وعليه فقول سيبويه: (قرأ ناس ﴿ **وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ** ﴾ بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا الرفع)، يعني: أنَّ قراءةَ النَّصب جاء الاسم فيها مبنيا على الفعل، غير معتمد على متقدم، فكان النصب قويا بالنسبة إلى الرفع، حيث يُبنى الاسم على الفعل لا على متقدم، وليس يعني أنه قوي بالنسبة إلى الرفع؛ حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم، فخرج من الباب الذي يختار فيه النصب، فالباب مع القراءتين مختلف.

ثم حقّق سيبويه هذا المقدر بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار، ولو كان كما ظنه الزمخشري لم يحتج سيبويه إلى تقدير، بل كان يرفعه على الابتداء، ويجعل الأمر خبره كما أعربه الزمخشري.[(٢)]

ثم إنَّ هذا المحملَ لكلام سيبويه لم يكُ من الزمخشريّ وحدَه؛ إنما أبصرتُه

---

(١) معاني القرآن ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ٤٩٨/١ ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير (مطبوع ضمن الكشاف)، البحر المحيط ٢٤٧/٤، الدر المصون ٢٥٩/٤، وما بعدها.

عند غيره؛ كالنحاس، ومكي، والرازي، والقرطبي.(١)

التوجيه البلاغي لقراءة الجمهور:

الكلامُ فيها خبرُ مبتدأ محذوف؛ (فيما فرض عليكم السارق والسارقة)، (في الفرائض الزانية والزاني)، وهذا الإعرابُ يدلُّنا على وجهة مقصود القول، فمن خلاله كان قوله سبحانه: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾، ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ جملة تامٌ ركناها؛ ومن ثم فإنَّ الكلام مسوقٌ للحديث عن حال هذين الصنفين (السارق، والزاني)، وما يتعلق بهما من أحكام؛ فهما المقصود الرئيس في الحديث، كمُنَ فيها الإجمال والإلهاب، وما جاء بعدها بيان وتفصيل؛ ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا...﴾،﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾.

يستبينُ وجهة القول بالنظر في سياق كلٍّ منهما، فقوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ جملة معطوفة على جملة ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ...﴾ [المائدة:٣٣]؛ فهو شروع في بيان حكم السرقة الصغرى بعد بيان أحكام الكبرى؛ فلمّا أوجب قطع الأيدي والأرجل عند أخذ المال على سبيل المحاربة، بين في هذه الآية أن أخذ المال على سبيل السرقة يوجب قطع الأيدي والأرجل أيضا.(٢)

وآية ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ...﴾ تقع في صدر سورة النور، وبيان الحدود والأحكام من الأغراض الرئيسة للسورة، وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في أول آية منها؛ في قوله سبحانه: ﴿ وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ [النور:١]؛ أي: قدرنا فيها ما قدرنا، من الحدود..، وكان أول ما جاء الحديث عنه هو بيان الحكم في الزانية والزاني.(٣)

وبعد بيان وجهة الكلام، وإبراز معقوده بهذه الجملة جاء الأمر بقطع

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٦٧، والهداية الى بلوغ النهاية ٣/١٦٩٤، والتفسير الكبير ١١/٣٥٢، وتفسير القرطبي ٦/١٦٦.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ١١/٣٥١، روح المعاني٣/٣٠١، التحرير والتنوير٦/١٨٩.

(٣) ينظر: روح المعاني٩/٢٧٥.

الأيدي.. أو الجلد.. وهو جزء من مما يترتب على الصنيعين من أحكام؛ فليس كل سارق تقطع يده؛ فالسرقة أنواع؛ منها ما يوجب التعزير، ومنها ما يوجب الحدّ... كذلك ليس كل زان يجلد..

ومن ثم فالدلالة فيها أرحب وأوسع، أما الدلالة على قراءة النصب فهي دلالة جزئية؛ ناظرة إلى حالة بعينها، عندما يستوجب جرم السرقة القطع، وجرم الزنا الجلد؛ لأن الكلام معقود فيها أصالة على الأمر؛ أي: اقطعوا.. واجلدوا.

ولله درُّ سيبويه في قولته السائرة: "كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم."[١]

(الموضع الخامس)

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور: ٦]

قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف ﴿ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ ﴾ برفع العين، وقرأ الباقون بالنصب[٢]. قال الزمخشري: "وَوجْهُ مَن قَرأ ﴿ أَرۡبَعُ ﴾ أن يُنتَصب؛ لأنه في حكم المصدر، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ ﴾، وهي مبتدأ محذوف الخبر، تقديرُه: فواجبٌ شَهادةُ أحدِهم أَربعَ شهاداتٍ بالله."[٣]

الوجهُ عند الزمخشري القراءة بنصب المصدر، وهو أولى القراءتين بالصواب عند الطبري، ولا وجهَ للرّفع عند أبي حاتم![٤]

مراعاة حدوث الحكم... وثبوته في نصب المصدر ورفعه:

يقول ابن يعيش: "والفرقُ بين الرَّفع والنَّصب أنّك إذا رفعتَ؛ كأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثبَتَ عندك واستقرّ؛ وإذا نصبتَ؛ كأنّك تعملُ في حالِ حديثِك في

(١) الكتاب ١/ ٣٤.
(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٤٥٣، النشر في القراءات العشر ٢/٣٣٠.
(٣) الكشاف٣/٥٢.
(٤) ينظر: تفسير الطبري١٩/١٠٩، المحرر الوجيز٤/١٦٦.

إثباتِها."[1]

من هذا النصِّ يمكن التَّهدي إلى عطاء القراءتين؛ فقولُه سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ ...﴾[النور:٦] جاء تخصيصًا للحكم بعد التّعميم الواردِ في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [النور:٤]

فالآيةُ بيانٌ لحكم الرَّامين لأزواجِهم خاصَّة؛ بعد بيانِ حكم الرامين لغيرهنَّ[2]؛ أي إنّ فيها استحداثًا لأمر جديد، وإنشاءً لحكمٍ مغايرٍ ما سبق؛ فكانت الدلالةُ على قراءة نصب المصدر معلنةً عن هذا التغاير، كاشفةً عن هذا الإحداث في الحكم؛ مُراعًى فيها -كذلك- وقت النزول، وسببه؛ كما عند البخاري عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيِّنَةَ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هِلَالٌ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنْ الْحَدِّ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ ... ﴾ [النور:٦]، فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿...إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ..."[3]

ثم تأتي قراءةُ الرفع لتتصاعد معها الدلالة، وتنتقلُ من إحداث حكم في حادثة بعينها إلى تثبيته وترسيخه لكل ما شابهها أو شاكلها؛ فالعَلاقة بين القراءتين علاقة يتكامل بها المعنى ويتنامى، مراعى فيها خصوصية الحدث وعمومه لكل زمان ومكان؛ وتأمل قول جار الله في توجيه قوله سبحانه: ﴿ وَيۡلٌ

(١) شرح المفصل لابن يعيش١/٢٢٧، وانظر: معاني النحو ١/١٨٦.
(٢) ينظر: تفسير أبي السعود٦/١٥٨.
(٣) صحيح البخاري كتاب: التفسير، باب: ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ﴾ [النور:٨]، رقْم:(٤٧٤٧)، ص٨٢٨.

﴿ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات: ١٥] "فإن قلتَ: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله: ﴿ وَيۡلٌ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾؟ قلت: هو في أصله مصدر منصوب سادّ مسدّ فعله، ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه."(١)

(الموضع السادس)

قال تعالى:﴿ ۞ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۝٢٨ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ ﴾ [يس٢٨ :٢٩]

قرأ الجمهور ﴿ صَيۡحَةٗ ﴾ بالنصب، وقرأ أبو جعفر وحدَه ﴿صَيۡحَةٌ﴾ بالرفع.(٢)

قال الزمخشريّ: " وقرأ أبو جعفر المدنيّ بالرفع على كان التامّة؛ أي: ما وقعت إلا صيحة، والقياس والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى: ما وقع شيء إلا صيحة، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل."(٣)

الزمخشريُّ في اعتراضه مسبوقٌ بالطبريّ؛ فصوابُ القراءة عنده النّصبُ، وعند أبي حاتم النصبُ لا يجوز!(٤) ثم إنَّ جرثومةَ هذا الصَّنيعِ منهم راجعٌ إلى قولِ أكثر النُّحاة(٥): إسقاطُ تاءِ التأنيث من الفعل إذا فُصِل بينه وبين فاعله المؤنّثِ بـ(إلا) واجبٌ لا يُعدَل عنه إلا في ضرورة الشعر؛ لأنّ الفاعلَ لا يكون المؤنثَ الواقِعَ بعد إلا، ولكنَّه اسمٌ مذكرٌ محذوف، وهو المستثنى منه، تقديره

(١) الكشاف٤/٢٠٣، وانظر: معاني النحو١/١٨٧.
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر٢/٣٥٣.
(٣) الكشاف٣/٣٢٠.
(٤) ينظر: تفسير الطبري٢٠/٥١١، إعراب القرآن للنحاس٣/٢٦٤.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون ٢/١١٤، ط: هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى١٤١٠هـ١٩٩٠م، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام؛ تح: د.عباس مصطفى الصالحي ص٤٨١ ط: دار الكتاب العربي، ط: الأولى١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك٢/٧٥، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

في الآية: **(إِنْ كَانَ شَيْءٌ إِلَّا صَيْحَةٌ)**؛ ومن ثم فإن القياس والاستعمال الذي يقصده الزمخشريُّ أن تكون القراءةُ: **(إن كانَ إلا صيحةٌ واحدة)**، وقريبٌ من عبارة الزمخشري ما ذكره السكاكي والخطيب![1]

والقولُ في ذلك: القراءةُ ثابتة متواترةٌ، وما جاءت عليه ثابتٌ وروودُه عن العرب، لكنه قليلٌ بالنظر إلى ما يقابله من تذكير الفعل، ويُقدَّر المحذوفُ في الآية بلفظ التَّأنيثِ: **(إن كانت عليهم صيحة إلّا صيحة واحدة، أو: إنْ كانت الواقِعةُ إلا صيحة)**[2]، وهذا يجرُّنا لوقفةِ تساؤلٍ: لِم تركَ القرآنُ ما اشتُهِر عندهم وتواتَر، وعزَف عنه إلى ما قَلّ استعمالُه وورووده ؛ فالتزمَ التّأنيثَ مع القراءتين؟!

وهذا صنيعٌ حتم لازمٌ على رجالات البيان؛ الوقوفُ مع مثل هذه الأساليب، وتبصرُّها وتدبُّر مخالفتها معهودَ نظرِ النُّحاةِ، وإبرازُ ما استكنَّ وراء ذلك من دلالات وإيحاءات؛ لا تكونُ لو جاءَ الكلامُ على مشهورِ قواعدِهم واستعمالاتِهم!

<u>إثبات التاء يتناغى مع سياق الآيات في ازدراء المكذبين، واحتقار شأنهم</u>:

سياقُ الآيات ناطقٌ بدلالة تهوين شأن المكذبين، وتصغير شأوهم؛ فالحديث عن هلاك أصحاب القرية لمّا كذبوا رُسلَهم، لم يُحتَج في إهلاكهم إلى إرسال جنود من السماء ﴿ ۞ **وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ**...﴾؛ إنما كان هلاكُهم بصيحةٍ صاحَ بها جبريلُ، فماتوا عن آخرهم!

ثم تراهم في مَراغَة الذُّل بإهلاكهم بصيحة واحدة؛ فليس هلاكهم بجنس الصيحة؛ إنما هي واحدة! والوَحْدَةُ تراها مُفادةً من اللفظة ذاتِها، ومع ذلك أُتْبِعت بالوصف ﴿ **صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ** ﴾ إبرازًا لها وتأكيدا؛ لئلا يُتَوهّمَ أنّ المرادَ الجنسُ المفردُ من بين الأجناس!

ويزدادُ الأمرُ في تحقيرهم، وتضاؤلِ شأنهم ببيان الإسراع في إهلاكهم ﴿ **فَإِذَا**

(١) ينظر: مفتاح العلوم ص٢٩٨، الإيضاح ٤٢/٣/١، ٤٣.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٢٦٤/٣، التفسير الكبير٢٦٩/٢٦.

﴿هُمْ خَٰمِدُونَ﴾؛ أي ثابت لهم الخمود، قد تقطعت قلوبُهم في أجوافهم، لا صوتَ لهم ولا حركة بعد ذلك العتوِّ والاستكبار!(١)

وتُبصِرُ دَلالةَ التّأنِيثِ مُتعانقةً مع هذه المُعطيات في احتقار أمرهم؛ فهي – دائما – يُشار بها إلى معنى الضعف والضعة، وهو ملمحٌ طالما أشارَ إليه البقاعيُّ – طيّب اللهُ ثراه – يقول في توجيه قولِه تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود:٩٤] "وكأنَّها كانت دون صيحةِ ثمودَ؛ لأنهم كانوا أضعفَ منهم، فلذلك أبرز علامةَ التّأنيثِ في هذه دون تلك"(٢)، وفي إسقاطِها من قوله سبحانه: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] يقول: " ثم بيّن إيقاعَه بأعدائه بعد إنجائه لأوليائه، فقال معظمًا للأخذ بتذكير الفعل: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾، وأشار إلى عظمة هذه الصيحةِ بإسقاط علامة التأنيث."(٣)

جليٌّ أداءُ التأنيث في المعنى، وتعاضدُه مع خصائص النظم في بيان وهَن المكذبين وتصاغرهم واستكانتهم!

وبعد هذا البيان لك أن تعلمَ أنّ السياقَ معقودٌ أصالةً للتعريضِ بالمشركين الجاحدين؛ من أهل مكة الذين طلبوا من النبي ﷺ أن يأتيَ بالله، ومعه الملائكة لنصرته، أو الثأر له! إنّ شأنَ العاصين أدونُ من هذا الاهتمام! قال أبو حيان:" وفي ذلك توعُّدٌ لقريشٍ أن يُصيبَهم ما أصابهم؛ إذ هم المضروبُ لهم المثل. وأخبرَ –تعالى– أنه لم يُنزِل عليهم لإهلاكهم جندًا من السماء؛ كالحجارة والريح وغير ذلك، وكانوا أهون عليه".(٤)

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٦/٢٣، نظم الدرر ١١٦/١٦.
(٢) نظم الدرر ٣٦٧/٩.
(٣) السابق ٣٢٥/٩.
(٤) البحر المحيط ٥٩/٩، وانظر: التحرير والتنوير ٦/٢٣.

(الموضع السابع)

قال تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۝ ﴾ [سورة المسد]

قرأ عاصمٌ وحدَه ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع(١)، قال الزمخشري: "وقُرئ: ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ بالنصب على الشتم؛ وأنا أستحبُّ هذه القراءة."(٢)

إذا استحبّ جارُ الله النّصبَ، فإنّ الطبريَّ ليس عنده سوى الرفع! يقول: "والصّوابُ من القراءة في ذلك عندنا الرَّفعُ؛ لأنّه أفصحُ الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القرّاء عليه."(٣)

وقبل الوقوف مع دلالة القراءتين بيانيًّا أودُّ الإشارةَ إلى سرِّ استحبابِ جارِ الله لقراءة النَّصب؛ وأن ذلك راجعٌ لأصلٍ في فكرِه البلاغيِّ الذي يستهويه كسرُ مألوفِ النَّص؛ فهو – رحمه الله – كَلِفٌ بما يَطرأُ على الأسلوبِ من تَغايُرٍ يُخالَفُ به معهودُ التّركيب ومألوفِه، بِلَفْت نظَرِ المتلقي، وإثارةِ انتباهِه! أو كما قال:" الافتنانُ في الحديث والخروجُ فيه من صنف إلى صنفٍ، يَستفتِحُ الآذانَ للاستماع، ويستهشُّ الأنفسَ للقبول"(٤)؛ وهذا فضلا عما تختص به مواقعه بلطائف وفوائد!(٥)

الارتقاءُ في سُلَّم الذمِّ من خلال الإتباع والقطع:

عجيبٌ صنيع جار الله، وأعجبُ منه الإمام الطبري! فالقراءتان متواترتان، وما جاءتا عليه من سَنَن العرب وطرائقِها؛ أنْ تُتبِعَ النعتَ منعوتَه، أو أن

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٧٠٠، النشر في القراءات العشر ٢/٤٠٤.
(٢) الكشاف ٤/٢٩٧.
(٣) تفسير الطبري ٢٤/٦٧٨.
(٤) الكشاف ١/٢٢٤.
(٥) وقد مرَّ بيان ذلك في المطلب الثاني من المبحث الأول في البحث.

تقطَعَه عنه؛ ولكلٍّ من الإتباع والقطع وظيفةٌ لا ينهض بها الآخر، ولكلٍّ منهما سياقُه المُختار فيه.

" القطعُ مشروطٌ... بأن يعلمَ السّامعُ من اتِّصافِ المنعوتِ بذلك النّعتِ ما يعلمُه المتكلمُ؛ لأنّه إن لم يعلم، فالمنعوتُ محتاجٌ إلى ذلك النّعتِ ليبينَه ويميزَه، ولا قطعَ مع الحاجةِ"(١)، فـ: "إذا قال: **(جاءني عبدُ الله الفاسقَ الخبيثَ)**، فليس يقولُه إلا وقد عرفَه بالفسق والخبث، فنَصَبه (أعني) وما أشبَهَه من الأفعال، نحو أذكر، وهذا أبلغُ في الذمِّ، أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح."(٢)

قال أبو سعيد السيرافي: "الاسمُ الذي يعظم به، والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظَّم والمشتوم، وشُهرا وعرِفا به قبل التّعظيم والشّتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم."(٣)

من مجموع هذه النصوص يتبين مَفصِلُ الفارق بين الإتباع والقطع؛ فكما أن للقطع دلالتَه التي لا ينهض بها الإتباعُ؛ فكذلك الإتباع له دلالةٌ لا يقوم بها القطع؛ وهما دلالتان متكاملتان، ليس في إحداهما غناء عن الأخرى؛ إذ تمثلُ إحداهُما بداءةَ المعنى، والأخرى نهايته وذُروته!!

الإتباع – وهو الأصل – مُتعيَّنٌ حالَ أن يكونَ مرادُ السياق الإعلامَ بالصِّفة وبيانها، والإنباءَ عنها؛ فهي مجهولةٌ للمخاطب لا يعلمها عن الموصوف، أو أنها مما يكون فيها الدهشة والاستغراب! ثم بعد ذلك يكون القطع تحريكا للأذهان، وإثارة للانتباه؛ تشهيرًا بالصفة، وإبلاغًا أن اتصاف الموصوف بها قد بلغ مبلغًا عظيما؛ حيث أصبح أمرًا معلوما لا يخفى على أحد.

---

(١) شرح الرضي على الكافية بتصرف وحذف٢/٣٢٢، وانظر: معاني النحو٣/١٩٧.

(٢) الكامل للمبرد٢/٩٣٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ٢/ ٤٠٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ٢٠٠٨م.

وامرأةُ أبي لهب وُصِفت بأنَّها حمالة الحطب؛ لأنّها كانت تجيء بالشوك، فتطرحُه في طريق رسولِ الله ﷺ، وقيل: لأنها كانت تحطب الكلام، وتمشي بالنميمة[١]، وهذا وصفٌ مُستهجَنٌ عند العرب أن يكون من جنس النّساء عمومًا؛ فكيف به من سادات نساء قريش؛ أخت أبي سفيان بن حرب؟!

ومن ثمّ كان الإتباعُ إعلامًا باتصافها بالوصف، وتحقيقًا له؛ قال الرازي: "فإنْ قيلَ: إنَّها كانت من بيت العزِّ، فكيف يُقال: إنها حمَّالةُ الحطبِ؟ قلنا: لعلها كانت مع كثرة مالِها خسيسةً، أو كانت لشدةِ عداوتِها تحمِلُ بنفسِها الشوك والحطب، لأجل أن تُلقيَه في طريق رسولِ الله ﷺ."[٢]

من وجهٍ آخرَ أبو لهب كان له أكثرُ من امرأة؛ فـ" له زوجاتٌ غيرها، فنُعِتَت بهذا للفرق بينها وبينهنّ"[٣]، قال الرازي: "لِم لمْ يكتف بقوله: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾، بل وصفها بأنّها ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾؟ الجوابُ: قيل: كان له امرأتان سواها فأراد الله تعالى أن لا يظنَّ ظانٌ أنه أراد كلَّ من كانت امرأة له، بل ليس المراد إلا هذه الواحدة."[٤]

هذه المعاني مستكنّةٌ في إتباع النّعت لمنعوته، وهي في الوقت ذاتِه معانٍ تتجانسُ في إعراب ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ خبرًا لقوله: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾؛ فالخبرُ وصفٌ في المعنى.

ثم تنتقل دلالةُ الوصف، وتأخذ مُنْحنًى آخر عن مجرد وصفها بـ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾؛ إلى شتمها ولعنها؛ إعلامًا باشتهار أمرها، وأنه أصبح سائرًا متعالمًا، تسومع به في الأندية، وطار ذكره في الآفاق؛ فلم يعد أمر مجهولا عنها، أو منكرا عليها! لم يعد وصفا مستسرًّا مستترًا، أو كما قالوا: ما يوم حليمةَ بسرّ! وفي ذلك وَصَلَ الذمُّ إلى منتهاه، ولا سبيلَ للدلالة في الوصول إلى ذلك إلا

(١) ينظر: تفسير الطبري٢٤/٦٧٨ وما بعدها، تفسير أبي السعود٩/٢١١.
(٢) التفسير الكبير٣٢/٣٥٣.
(٣) إعراب القرآن للنحاس٥/١٩٣.
(٤) التفسير الكبير٣٢/٣٥٤.

بإحداث قطْع وشيجة الإعراب ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾، فلا يطلب المنعوت من نعته توضيحًا أو تمييزًا! وفي هذا متابعة دقيقة بين حركة الإعراب وحركة المعنى.

أي إنّ الإتباعَ على قراءةِ الرفع فيه إعلام وبيانٌ عن حالها؛ فلما تحقّق الإعلامُ والإخبار، وصار أمرُ ذلك معلوما مكشوفا للعِيان= ترقّى في الذمّ؛ فكان القطعُ على قراءة النصب لافتًا للأذهان؛ تشهيرًا بها، وافتضاحا لأمرها؛ فمؤدى قراءة النصب لا يتحقق إلا بقراءة الرفع؛ فكأنَّه سلَّمٌ بيانيٌّ، تَرتَقِي فيه المعاني وتَتَصاعدُ من خِلال تنوُّعِ القِراءات!

فاصلةُ المبحث:

- سبعةُ مواضعَ اعترضَ فيها الزّمخشريُّ على قراءاتٍ متواترةٍ، تعاقبَتْ على الموقعِ الإعرابيّ للكلمةِ؛ خمسةُ مواضِعَ بالتَّضعيفِ؛ وكان فيها مُحتَذيًا نُحاةَ البصرة، مُقَلِّدًا آراءَهم، وموضعان بالتَّرجيح؛ أحدهما يُوهم ظاهرُ القراءةِ إشكالا في المعنى، والثاني راجعٌ - فيما أحسب- إلى أصلٍ في موروثه الفكري.

- الزمخشريُّ في المواضعِ السبعِ مسبوقٌ ومتابعٌ في ستَّةٍ منها، وليس مُنْشِئًا للاعتراض؛ تابَعَ فيها: آراءَ البصريين -عمومًا-، والفراءَ، والمبرِّدَ، وأباحاتم، والطبري، والزجاج، والنحاس، وأبا عليٍّ الفارسي...

- ظَهَرتْ حِدّةُ عبارتِه في أحدِ المواضعِ الّتي خالَفَتْ فيها القراءةُ رأيَ البصريين؛ (لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجًا مردودا)! وما سوى ذلك كانت عبارةُ اعتراضه (ليس بسديد - القياس والاستعمال- أستحب- أوجه - الوجه - أحسن)، وكان لغيره من السابقين عليه في الاعتراض عباراتٌ أشدُّ منه وأقسى.

- القراءاتُ المتواترة ثابتةٌ بالأسانيدِ الصحيحة، لا تَتبعُ قوْلَ البصريين وأقيستَهم، بل إنَّ أقوالَهم وقواعدَهم هي التي تتبعُها، وتَحتكِمُ إليها.

- أبوحيان من أبرز النحاة دفاعًا عن القراءات، وكانت حدَّتُه على

الزمخشريّ في اعتراضه على القراءة أشدَّ من حدته على غيره؛ ممن اعترضوا على القراءة ذاتِها؛ في الوقت الذي كان يكرَعُ فيه من حياضه، ويلتَقِطُ من كشافه نفائسَ المعاني وأبكارَها!

- تكثرُ دلالاتُ الكلمة، ودُرَرُها المستكنَّة بتعدد موقعها الإعرابي عن طريق القراءات، وتتكاتف جميعها خدمةً لسياق القول.

ثم إنّه ليس كلُّ ما يُحتَملُ نحويًّا يُحمَل عليه الكلام؛ إنما ينبغي تدبُّرُ ما يَتَناغى مع مقصودِ القول، وسياق الحديث.

الخـــاتمة

توقَّف البحثُ بالتَّوجيه البلاغيّ مع سبعةٍ وعشرين موضعًا، اعترضَ فيها الكشافُ على قراءاتٍ متواترة، سجَّل البحثُ عقب مطالبِ المبحثِ الأول، وعقب المبحثِ الثاني أبرزَ السماتِ الخاصَّةِ لكلٍّ منها... أُجمِلُ القولَ فيها:

- الزمخشريُّ كان مُتابعًا في (عشرين) موضعًا من اعتراضاته، و(سبعةُ) مواضعَ لم أعثرْ فيها - فيما وقفْتُ عليه- على اعتراضٍ قبله؛ أي إنَّه في جُلّ اعتراضاته كان متابعًا، لا منشئًا!

وهذه النتيجةُ المترتّبةُ على متابعةِ سابقيه في الاعتراض تُناقضُ ما اشتُهِرَ عنه، وظُنَّ أنّه عادةٌ له في "إساءة الأدبِ على أهلِ الأداءِ، ونقلةِ القرآن"[(١)]؛ إذ كيف يُرْمَى بذلك، وهو فيه متابعٌ صنيعَ مَن سبقه؟!

وأزعمُ أنَّ هذا الحكمَ، وهذا المُشتَهر.. لم يكن سوى لاعتزاله؛ فقد وقف البحثُ على مواطنَ ينقُل فيها أبوحيان اعتراضَ الزمخشريّ وغيرِه، لكنّه لا يشتدُّ، ولا يحتدُّ سوى على الكشاف!

- أغلبُ مَن اقتفى الزمخشريُّ أثرَهم (أبوعبيد، والفراء، والمبرد، والنحاس، وأبوحاتم، والطبري، والزجاج)، ثم إنَّ أثرَ اعتراضاته كانت واضحةً عند: الرازي، والشهاب، والبيضاوي، والآلوسي.

- رجَّحَ الزمخشريُّ في ثلاثةَ عشرَ موضعًا، وضعَّفَ في أربعةَ عشرَ، ولم تك عبارتُه في تضعيف القراءة قاسيةً سوى في موضعين؛ في حين كانت تتَّسِمُ عبارةُ الإمامِ الطبريّ في كثير من المواضِعِ بالحدّة على القراءة!

- **<u>يُمكن للبحثِ أنْ يستخلصَ مرتكزاتٍ استحوذتْ على فكر الزمخشريّ، وكانت المنطلقَ في اعتراضاتِه... هي على النَّحو الآتي</u>**:

* عينُه كانت على القراءة ذاتِ الصِّيغة الأقوى دلالةً؛ فراحَ يُرجِّحُها على غيرها.

---

(١) البحر المحيط١/٧٩، وانظر: البرهان في علوم القرآن١/٣٢١.

* كان كلِفًا بما يَطَرأُ على الأسلوبِ من تَغَايُرٍ يُخَالَفُ به مُقتضَى ظاهرِ النَّظْم؛ ومن ثمّ يُقَوِّي أو يُرجِّحُ القراءةَ التي يتحقّقُ بها ذلك على القراءة التي يسيرُ فيها الكلامُ على سَنَن واحد؛ خاصّةً إذا تولَّدَ عنها فنُّ الالتفات.

*احتذاؤه آراءَ نحاة البصرة، وتقليدُه آراءهم...

ولَعَمْري – ومَا عَمْري علَيَّ بِهَيِّنٍ!– لو أنَّ جارَ الله – عفا الله عنه– اعتقدَ صحَّةَ القراءة، ثم ألقَى ما حَجَبه للبحث عن وجوه إعجازها، وخلَع رِبْقَتَه لأشفى وأروى، وأسعَدَ أربابَ البيان، وأتى بما لا مزيدَ عليه في أسرارِ الإعجاز!

– بينما يُرَجِّحُ الزمخشريُّ قراءةً على أخرى، نُبصرها عند غيره ضعيفةً أو مرجوحة؛ كلٌّ حسَب ذوقه للمعنى مع القراءة، ولا شك في أنّ كلا الموقفين أبعد النُّجعة؛ فالقراءةُ سُنّةٌ متبعة، وعلى هديها تَتَولّدُ المعاني، وتُستنبَطُ الدلالاتُ، وهي الَّتي نَحْتكِمُ إليها؛ لا أن يكونَ حُكمُنا عليها!

– ما ألفيتُه من توجيهاتٍ للقراءات المُعتَرَض عليها ألفيتُه – في أغلبه – توجيهَ تصحيحٍ وتقويم، وليس توجيهًا مُوحًى إليه من السِّياقِ؛ كاشفًا عن إعجازِ القراءة، وسرِّ تنوعها.

– ينبغي تدبُّرُ سياقِ ورودِ القراءة، وفقهِ حَركةِ المعنى في السُّورة؛ فذلك خيرُ مُعينٍ على استِبصارِ دلالاتِ القراءة، ووَجهِ بيانِها، وليست النظرةُ القاصرةُ لما وردَتْ عليه من صيغةٍ قد تكونُ أعلى دلالةً في ذاتِها، أو ما جاءت عليه القراءةُ من مشهورِ الاستعمال..؛ فالعبرةُ بمُعطياتِ السياق، وخصوصيات المقامِ.

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلِّم.

ثَبَتُ أهمِّ المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

- إعراب القرآن للنحاس؛ تح: زهيري غازي زاهد، ط: عالم الكتب، ط: الثانية١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ط: المكتبة العصرية، ط: الأولى١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن د. محمود توفيق محمد سعد، ط: الأولى١٤٢٤هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان؛ تح: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ط:١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: الثانية د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
- البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني د. عبدالمنعم سيد عبدالسلام الأشقر، مطبعة الأمانة، ط: الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط: دار سحنون، تونس١٩٩٧م.
- التعبير القرآني د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار عمار، ط: الرابعة ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- تفسير أبي السعود، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج، تح: أحمد يوسف الدقاق، ط: دار المأمون للتراث، دمشق– بيروت، ط: الخامسة١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي؛ تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لمحمد بن جرير الطبري؛ تح: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي بكر شمس الدين القرطبي؛ تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة١٤٢٠هـ.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري، تح: محمد الصادق قمحاوي ط: الحلبى، مصر، ط: الأخيرة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية د. أحمد سعد محمد، ط: مكتبة الآداب، ط: الرابعة١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الثقات لابن حبان تح: السيد شرف الدين أحمد، ط: دار الفكر، ط: الأولى١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- حاشية الصبان، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي، ط: دار صادر – بيروت.
- حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) للإمام الطيبي، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه؛ تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة١٤٠١هـ.
- حجة القراءات لابن زنجلة؛ تح: سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي – بشير

جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، ط: دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- الدر المصون للسمين الحلبي؛ تح: د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي، ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي؛ تح: علي عبد الباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٥هـ.
- السيرة النبوية لابن هشام؛ تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، ط: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط: مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولي ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ط: مكتبة دار السلام، الرياض، ط:٢، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري ط: دار السلام، الرياض، ط: الثانية ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- العزف على أنوار الذكر د. محمود توفيق محمد سعد، مطبعة دار الكتب الجامعية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ط: مكتبة ابن تيمية د.ت.
- في ظلال القرآن لسيد قطب، ط: دار الشروق– القاهرة.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط: الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط: الأولى،

١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح: د. محمد أحمد الدالي، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط: الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، ط: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ابن أبي طالب القيسي؛ تح: د. محيي الدين رمضان، ط: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر، بيروت، ط: الثالثة١٤١٤هـ. - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ط: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي؛ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- معاني الأبنية في العربية د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار عمار، الأردن، ط: الثانية١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن للفراء تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار الكتب والوثائق القومية – مصر، ط: الثالثة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن للنحاس تح: محمد علي الصابوني، ط: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى١٤٠٩هـ.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج؛ تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار الفكر – الأردن، ط: الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ تح: علي محمد الضباع، ط: المطبعة التجارية الكبرى.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، ط: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
- **المقدمة**	٤٧٦٧
- **التمهيد:** (تعريف بالزمخشري والقراءات)	٤٧٧٢
(المبحث الأول)	٤٧٧٦
ـ التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة	٤٧٧٦
المطلب الأول: التوجيهُ البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغايرُ صيغتها	٤٧٧٦
المطلب الثاني: التوجيه البلاغيُّ للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغاير حرف المضارعة	٤٧٩١
المطلب الثالث: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغاير الحرف حذفا وإثباتا	٤٨٠٢
المطلب الرابع: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة في الكلمة؛ حيث تغاير حركتها .	٤٨١٧
(المبحث الآخر)	٤٨٢٤
-التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية المتواترة على الموقع الإعرابي للكلمة	٤٨٢٤
- **الخاتمة**	٤٨٥٠
- **ثَبَت المصادر والمراجع**	٤٨٥٢
- **فهرس الموضوعات**	٤٨٥٧